الجلسة السابعة

للّجنة المركزية

للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ١٥ شعبان سنة ١٣٨٨هـ ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى
اللجنة المركزية

محضر الجلسة السابعة

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وذلك فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١٥شعبان سنة ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ م .

حضر السادة الأعضاء ، عدا :

السادة الأعضاء الأصليين :

١ – إبراهيم محمد عبد الله الخولى
٢ – أحمد فهيم
٣ – حسن عباس زكى
٤ – خالد محيي الدين
٥ – سيد مرعى
٦ – د. مصطفى أبو زيد فهمى
٧ – نصر الدين أحمد مصطفى

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ – صلاح الدين أبو المجد طه
٢ – عبد الرحمن عبد الهادى خضر

السيد/ الرئيس :

السلام عليكم .. جدول الأعمال : افتتاح الجلسة.. مناقشة الموقف السياسى والعسكرى – بصفة عامة – على ضوء التحركات السياسية والعسكرية .

حاتكلم بتوسع شوية عن التطورات السياسية اللى حصلت فى المرحلة الأخيرة، كلنا عارفين قرار مجلس الأمن اللى صدر فى نوفمبر ١٩٦٧، وأنا اتكلمت عن هذا القرار فى جلسة سابقة، وعن قبولنا لهذا القرار، وابتداء الاتصالات مع يارنج بهذا الخصوص، وفى نفس الوقت كانت إسرائيل رافضة تنفيذ القرار، أو كانت تُفسِّر القرار بطريقة تبعد كلية عن محتوى القرار .

فى الفترة اللى فاتت .. أثناء وجود وزير الخارجية محمود رياض فى نيويورك اتقابل مع يارنج وحصل كلام بينهم .. واتقابل مع راسك – وزير خارجية أمريكا – وحصل كلام بينهم .

وأثناء وجود محمود رياض فى أمريكا، كان هناك أبا إيبان اللى سلم مذكرة ليارنج عن وجهة نظرهم بخصوص قرار مجلس الأمن .

يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٨ ، كان ملخص ملاحظات وزير الخارجية إيبان للسفير يارنج هو :

" استمراراً لمحادثتنا السابقة، وخطابى فى الجمعية العامة فى ٨ أكتوبر، نرغب فى أن نجد مزيداً من الاكتشاف فى إمكانية تشجيع عقد اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل ، حول إقامة سلام عادل ودائم " .

طبعاً بيبان هنا إنه بيحاول يدى تفسير، لأن مافيش فى قرار مجلس الأمن كلمة : عقد اتفاق (١) .

" وينبغى الآن بذل مسعى للإعراب عن وجهة النظر المحددة لحكومتى الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل فى مسائل معينة، ينطوى عليها إحلال سلام نهائى، محل حالة حرب دامت عشرين عاماً. كانت هناك عقبة رئيسية فى سبيل تقدم المناقشة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، هى أنه لم يكن هناك حتى الآن لقاء بين الأطراف من النوع الذى كان متصوراً فى تقرير السكرتير العام بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٨، ولكن – كما قلت فى الجمعية العامة فى ٨ أكتوبر – نحن على استعداد فى هذه الأثناء لتبادل الآراء والتوضيحات عن طريقكم، حول مسائل ملموسة معينة مع الجمهورية العربية المتحدة ، ففى هذه المرحلة الأولية ليس أمام حكومتى صيغة دقيقة وجازمة لوجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة فى المسائل المحددة التى هى محل الخلاف .

وفى مناسبات مختلفة تلقينا شفوياً منكم – وعن طريق مسالك أخرى– انطباعات عن السياسة المصرية ، لم تكن دائماً على نمط واحد ، وإنه ليكون أمراً له قيمته إذا استطاعت حكوماتنا أن تدرس

---

(١) تعليق الرئيس جمال عبد الناصر .

كل منها سياسات الأخرى، بالدقة التى لا يمكن أن تأتى إلاَّ من بياناتهم الصادرة من جهة مسئولة. والآن آخذ فى شرح وجهات النظر التى كونتها إسرائيل حول المسائل التى هى موضع خلاف بين الأطراف :

١- إقامة سلام عادل ودائم : نحن نعتقد أن سلام عادل ودائم، هو شيء أكثر من انتفاء القتال، أو من تصريح بعدم وجود حالة حرب، أو أكثر من تسوية سياسية .

عندما تُستخدم كلمة " سلام " فى وثيقة دولية يكون لها المعنى الدقيق الذى يعلق بها فى القانون الدولى .. وفى السياق الدولى الحالى تنطوى الكلمة بصورة واضحة على تغيير جذرى فى جميع العلاقات السابقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، ذلك أنه ما من شيء من ذلك قد فسر من جانب الأطراف – أو أى شخص آخر – على أنه سلام. إن عبارة : إقامة سلام عادل ودائم، الواردة فى قرار مجلس الأمن ، هى النص الفعلى الذى ينبغى أن تندرج تحته المبادئ الأخرى ، فالمبادئ المنصوص عليها فى الفقرتين (١ و ٢) من ذلك القرار تخضع لإقامة السلام .

هذه النقطة أساسية جداً، بحيث يجب – فى رأى إسرائيل – على الأطراف أن تعرف بالتحديد الاتفاق الذى يتم الوصول إليه، على أنه إقامة السلام، وإنهاء صراع عاش عشرين عاماً، وذلك بشكل رسمى، كالسلام والمرحلة التى تحل محل وقف إطلاق النار .

٢- الاتفاق : يجب أن يرتكز السلام نفسه – وكل ما يتضمنه من نصوص – على اتفاق الأطراف المعنية . هذا المفهوم وارد بصفة محددة فى القرار الذى تستمدون منه مهمتكم – وشدَّد عليه مراراً – إنه على كل حال ينبثق من سيادة الأطراف المتعاقدة، ومن حقوقها ومسئولياتها الواردة بالميثاق . إن القرار لا يعفى الأطراف من واجبها وحقها فى السعى من أجل اتفاق حول كل جوانب عملية صنع السلام. إن البيانات التى تصدرها الأطراف من جانب واحد، لا تصلح – لا هى ولا مقترحات أو تأكيدات الحكومات والهيئات الخارجية – بديلاً عن الاتفاق فيما بينها، وعندما تصل الأطراف إلى اتفاق، سيكون من الطبيعى أن يلقى اتفاقها الموافقة والتأييد الدوليين، ولكن تقع مسئولية إقامة السلام على عاتق الحكومات التى يعنيها الأمر بشكل مباشر .

وفى رأينا ينبغى أن يعبر عن الانتقال من الحرب إلى السلام بطريقة تعاقدية فى شكل معاهدة، كما ينبغى أن تقرر الوثيقة الموقعة – التى تتضمن إقامة سلام عادل ودائم – أوجه تفاهم حكوماتنا بالتفصيل ، وأن تشتمل على خريطة للحدود الإقليمية والسياسية المتفق عليها بين مصر وإسرائيل ،

وأن تعلن إنهاء النزاع وحالة الحرب بصفة نهائية، وأن تحدد أن التزامات الدول الأعضاء تجاه كل منها الأخرى – فى ظل الميثاق – تنطبق على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل .

٣- حدود آمنة ومعترف بها، وتنظيم القوات المسلحة: إن الحدود الآمنة والمعترف بها ليست خطوط الهدنة السابقة، وكان هذا واضحاً عندما وقَّعت مصر وإسرائيل اتفاقية رودس عام ١٩٤٩، التى أوضحت مادتها الخامسة : " لا ينبغى تفسير خط الهدنة، بأى معنى ، على أنه خط سياسى أو إقليمى، وأنه مخطط دون المساس بحقوق ومطالب ومراكز أى من الأطراف، فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية " .

إن عبارة حدود آمنة ومعترف بها جاءت أولاً فى مناقشات مجلس الأمن عام ١٩٦٧، وفى مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، التى أوضح بخصوصها ممثل الولايات المتحدة – من بين أشياء أخرى – وقال : " من الوجهة التاريخية لم تكن هناك مطلقاً أى حدود آمنة أو معترف بها فى المنطقة، فلا خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ .. ولاخطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ ينطبق عليها ذلك الوصف. إن الحدود الآمنة لا يمكن تقريرها بعمل من طرف واحد، لأى من الدول ولا يمكن فرضها من الخارج، وينبغى وضع الحدود الآمنة بالتبادل، ويعترف بها الأطراف أنفسهم كجزء من عملية صنع السلام " . انتهى كلام ممثل أمريكا اللى بيستشهد به (١) .

"إننا نرغب فى السعى وراء اتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة على حدود آمنة ومعترف بها ضمن إطار سلام دائم ، وسوف نرحب بإيضاح الرسم لرغبة الجمهورية العربية المتحدة فى البحث عن مثل هذا الاتفاق. وضمن إطار السلام يجب استبدال خطوط وقف إطلاق النار بحدود دائمة وآمنة ومعترف بها ، وعندئذ يجرى تنظيم وضع القوات بما يتفق تماماً مع الحدود التى يتفق عليها فى ظل السلام النهائى. والواضح أن أى اتفاق يجب أن يأخذ فى حسبانه الخاص مشاكل الأمن والحاجة إلى تدابير – دائمة وفعالة – من أجل حرية الملاحة الإسرائيلية .

٤- اتفاقيات الأمن : إن السلام ينبغى أن يكون من نوع يُمَكِّنْ كل دولة فى المنطقة من العيش فى أمان، بالإضافة إلى إقامة حدود إقليمية متفق عليها . يجب أن نناقش اتفاقيات أمن أخرى متفق عليها، تهدف إلى تفادى نوع الموقف المعرض للتهديد، والذى سبب انهيار السلام فى صيف

—

(١) تعليق للرئيس جمال عبد الناصر .

عام ١٩٦٧ ، ويجب أن تشتمل وثيقة إقامة السلام على تعهد متبادل بعدم الاعتداء .

٥- حرية الملاحة فى المياه الدولية : يجب أن تعلن حكومتانا أنه لو كانت قناة السويس وخليج العقبة طرقاً مائية دولية، فإن سياستهما هى أنهما وكافة الدول الأخرى سوف تضمن حرية المرور لملاحتهم ، ويجب أن تُؤَمَّن حرية العبور بوسائل مناسبة ودائمة، تستطيع ضمان عدم تحدد الحصار والتدخل .

إن الإبقاء على حالة الحرب البحرية - حتى بعد قرار مجلس الأمن الصادر فى أول سبتمبر عام ١٩٥١ - كان إلى حد كبير مسئولاً عن الأعمال العدائية التى حدثت بعد ذلك ، وعن انهيار نظام الهدنة. ومن ثم من الجوهرى أن يكون اتفاقنا على هذه النقطة واضحاً وصريحاً الآن، وبوجه خاص كان هناك - فى الآونة القريبة العهد - غموض بشأن موقف الجمهورية العربية المتحدة من موضوع حرية المرور فى قناة السويس .

إن الوضع الدولى هو أنه عندما تفتح القناة، يجب أن تفتح فوراً - وبلا قيد أو شرط - وبدون تمييز لسفن كافة الدول، بما فى ذلك سفن إسرائيل .

ليس ثمة صلة لها ما يبررها بين هذه المسألة الخلافية ومشكلة اللاجئين، التى لابد - على أفضل تقدير - أن يستغرق حلها عدة سنوات، وقد رفض مجلس الأمن فى عام ١٩٥١ الزعم بأن هذه المشكلات مترابطة. وبالمثل ليس ثمة أساس للتفرقة بين أعلام إسرائيل وشحناتها .

٦- اللاجئون : أوضحنا موقفنا فى بيانى أمام الجمعية العامة، والذى يقول من بين أشياء أخرى : يجب عقد مؤتمر من دول الشرق الأوسط، ومع الحكومات التى تساهم فى إغاثة اللاجئين، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، من أجل وضع خطة لحل مشكلة اللاجئين فى إطار السلام الدائم ، واندماج اللاجئين فى حياة منتجة، ويمكن دعوة هذا المؤتمر قبل مفاوضات السلام .

فى ظل تسوية السلام يجب أن يُنشئ الموقعون لجاناً مشتركة لاندماج اللاجئين، وإعادة توطينهم لكى تفسر المشروعات المتفق عليها لاندماج اللاجئين فى الشرق الأوسط بمساعدة إقليمية ودولية. وسيكون من المفيد لنا معرفة ما إذا كانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للاشتراك فى مناقشات حول مشكلة اللاجئين الآن، ضمن الإطار المذكور فى البند سالف الذكر .

٧- إنهاء المزاعم الخاصة بحالات الحرب، والاحترام، والاعتراف بالسيادة ... إلى آخره : يشير هذا البند فى القرار (٢٤٢) لمجلس الأمن إلى واحد من المواضيع الهامة ، التى ينبغى تنفيذها فى إقامة السلام

. إن إنهاء حالة الحرب ليس فى حد ذاته بديلاً عن إقامة السلام، وطالما لم تكن هناك علاقات سلام بين حكومتينا قبل أن نبدأ حالة الحرب، فليس هناك حالة قائمة قبل الحرب يمكن أن تصبح فعالة عندما تنتهى حالة الحرب ، لذلك يجب أن تُحدد علاقاتنا إيجاباً وليس سلباً فقط .

إن إقامة السلام والاعتراف المتبادل بالسيادة، يقتضى وقف كافة أشكال التدخل البحرى، وإجراءات المقاطعة ، والضغوط على أطراف ثالثة . كما أنه يتطلب أيضاً إلغاء التحفظات التى أبدتها الجمهورية العربية المتحدة بشأن عدم انطباق التزاماتها – طبقاً للاتفاقات الدولية التى التحقوا بها – على إسرائيل . وبنفس الطريقة، لن تكون الأطراف المتعاقدة، حرة فى تشجيع أو السماح باستخدام أراضيها لجماعات أو منظمات مسلحة، ستهدد أمن وسيادة كل منهما الأخرى .

إن الاعتراف بالسيادة واحترامها ... إلى آخره، ينبغى أن يعلن بالتبادل، وبالتحديد أن تعترف الجمهورية العربية المتحدة وتحترم سيادة إسرائيل ... الخ ، والعكس صحيح .

وهذا أمر ضرورى حيث إن الجمهورية العربية المتحدة أصدرت فى الماضى بيانات عامة بشأن كل دولة، بينما تبدى تحفظات صريحة أو ضمنية بشأن إسرائيل .

٨- قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧: فى الثامن من أكتوبر ذكرت إسرائيل فى الجمعية العامة .. لقد قبلت إسرائيل قرار مجلس الأمن، من أجل إقامة سلام عادل ودائم .. وأعلنت عن استعدادها للتفاوض فى اتفاقيات بشأن كافة المبادئ التى ذُكرت فيه، وتعتقد أنه يجب تنفيذ القرار عن طريق المفاوضات، والاتفاق، والتوقيع، والتطبيق المشترك لالتزامات معاهدة مناسبة، وتتفق الصيغة التى استخدمت تمام الاتفاق مع شروط القرار نفسه ، وتعتقد – كما يعتقد الذين تَبَنوُّا القرار – أن القرار لا ينفذ نفسه بنفسه، ولذلك فهو يعتمد على الوصول إلى اتفاق .

وقد أصبح من الضرورى جداً صدور بيان إسرائيلى واضح فى هذا الصدد منذ ١٠ أكتوبر ،

عندما وصف وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة القرار بالألفاظ الآتية : " وافق مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ على أنه يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من الأراضى التى احتلتها نتيجة لعدوانها فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧ " .. انتهى كلام وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة .

إن الكلمات التى تحتها خط اللى هى الأراضى .. وعدوانها فى ٥ يونيه سنة ١٩٦٧، لم ترد فى القرار، وكانت فى الحقيقة موضع اقتراح رفضه مجلس الأمن والجمعية العامة (١) .

" إن إسرائيل لا تستطيع – وهى مطمئنة – أن تصدر أو تسمح بصدور تصريحات تدع مجالاً للاعتقاد بأنها إذ تقبل القرار من أجل المفاوضات، قبلت مثل هذه التفسيرات التى لا وجود لها .

إن تاريخ العلاقة المصرية الإسرائيلية يقدم أمثلة على الأخطار الناشئة عن تعهدات غير محددة ، فعلى سبيل المثال افترضنا عند توقيع اتفاقية ١٩٤٩ – كما افترض ممثلو الأمم المتحدة الذين اشتركوا فى المفاوضات – أنه ستكون هناك ملاحة حرة لإسرائيل فى الممرات المائية الدولية .

ولكن نظراً لأن هذا لم يذكر صراحة نشأت تفسيرات خاطئة، كان لها أثر قوى فى الحروب اللاحقة، وحدث نفس الشيء فى سنة ١٩٥٧ ، بالنسبة للعبارة غير المحددة : الآمال والتوقعات .

وفى لوزان فى ١٩٤٩ تم توقيع بروتوكول كأساس للمناقشات، وبعد ذلك بأيام قليلة، طالبت الدول العربية بالجزء الأكبر من الأراضى الإسرائيلية .

لذلك يجب على ضوء هذا التاريخ – وعلى أسس أخرى – ألاّ نوقع مرة أخرى على وثائق أو تصريحات لها تفسيرات متعارضة وغير محددة .

إن التفسير الصحيح والمسئول للقرار .. هو أنه إطار من مبادئ مُوصَّى بها ، طبقاً للفصل السادس من الميثاق، لتسترشد بها الأطراف فى الجهود التى تبذلها للتوصل إلى اتفاق، وفى هذه الجهود ينبغى على الأطراف أيضاً أن تخضع لالتزاماتها طبقاً للميثاق، وطبقاً لمبادئ القانون الدولى .

—

(١) تعليق للرئيس جمال عبد الناصر .

٩- عملية صنع السلام : إننا نعرض هذه المواقف فى محاولة جديدة لتقديم التوضيح المتبادل للآراء والقضايا، وعندما تسجل الجمهورية العربية المتحدة موقفها من هذه المشاكل المحددة ، فسوف يصبح فى الإمكان – وبمقارنات دقيقة – تقييم طبيعة خلافاتنا ومداها، والنظر فى كيفية احتمال تقدم الجهود لصنع السلام عندئذ، لأنه حتى لو كانت مواقفنا الخاصة متباعدة الآن، إلاّ أن إعلانها بالتحديد، قد يساعد على اقترابنا من التقدم الفعلى .

وبهذه الروح فإنى على استعداد لأن أظل تحت تصرفكم لإجراء اتصالات أخرى معكم فى السعى من أجل تنفيذ مهمتكم " .

السيد / الرئيس :

ده كلام وزير خارجية إسرائيل إيبان ليارنج. طبعاً المعروف أن يارنج فى مهمته بيتصل بالأطراف المعنية وفقاً للقرار، وبيقول وجهات النظر المختلفة. الرد بتاعنا كان الحقيقة ماحبيناش أيضاً ان احنا

ندخل فى مناقشات، لأن ده بيتلافى كلية عملية الانسحاب .. وعملية الجلاء .. وعملية خمسة يونيه، وبيركز على عملية اتفاقيات وتعاقدات .. العملية اللى طبعاً فى مؤتمر الخرطوم احنا رفضناها، وهُم يعرفوا ان احنا رفضناها .

كان كلامنا برضه .. ملخص الرد .. إن موقف الجمهورية العربية المتحدة، إزاء التسوية السلمية التى أقرها مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧، هو موقف معروف لديكم ، كما أننى أعلنته فى خطابى أمام الجمعية العامة يوم ١٠ أكتوبر . وأعود وألخصه فيما يلى :

أ) إن الجمهورية العربية المتحدة تقبل قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

ب) إن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لتنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا القرار .

ج) نرى أن تقوموا بوضع برنامج زمنى لتنفيذ كافة بنود القرار .

د) إننا نرى أن يكون تنفيذ القرار تحت إشراف وضمان مجلس الأمن .

وتذكرون أننا فى خلال اجتماعاتنا السابقة، قد أبلغناكم الصورة التى يمكن بها تنفيذ هذه البنود فى نطاق الجدول الزمنى .

إن ما سبق أن أبديته فى خطابى أمام الجمعية العامة فى ١٠ أكتوبر عن عدوان إسرائيل على ثلاث دول عربية، وعن موقفها من قرار مجلس الأمن ما زال قائماً حتى الآن .

وإننا نعتبر أن استمرار احتلال القوات الإسرائيلية للأراضى العربية يشكل عدواناً متواصلاً على سيادة وسلامة أراضى ثلاث دول أعضاء فى الأمم المتحدة، وإن كل يوم يمر دون انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية لهو عدوان جديد، وإهدار مستمر لحكم الميثاق، ويشكل فى نفس الوقت موقفاً ينطوى على أخطر الاحتمالات بالنسبة للسلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط .

ولقد اتضح لنا من اتصالاتكم الأخيرة مع إسرائيل ، أنها ما زالت ترفض قبول وتنفيذ قرار مجلس الأمن ، وتمتنع عن تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا القرار ، كما أن إسرائيل ترفض حتى الآن الإجابة على الأسئلة المتكررة التى وجهتموها لها بالنسبة للحدود الآمنة، وقد أصبح واضحاً أن السبب فى رفض إسرائيل الإجابة على سؤالكم يكمن فى سياستها التوسعية، التى تستهدف ضم أراضٍ عربية عن طريق عدوانها فى الخامس من يونيه ١٩٦٧، وهى السياسة التى يُحَرِّمها ميثاق الأمم المتحدة، والتى تتعارض مع قرار مجلس الأمن ، الذى نص على تأكيد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب .

كما أننا نلاحظ أيضاً أن إسرائيل ما زالت تتجاهل تماماً حقوق اللاجئين الفلسطينيين – كما أقرتها الأمم المتحدة – وترفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة الخاصة باللاجئين .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن تحقيق السلام فى الشرق الأوسط يستدعى أن تنهى إسرائيل عدوانها على الدول العربية ، وأن تنبذ نهائياً سياستها التوسعية، وأن تعلن عن استعدادها لتنفيذ الحل السلمى الذى أقره مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . وإننا لازلنا نرجو أن توضحوا لنا موقف إسرائيل بالنسبة للأمور التالية :

أ) هل ستنفذ إسرائيل قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ؟

ب) هل ستسحب إسرائيل قواتها من كافة الأراضى العربية التى احتلتها نتيجةً لعدوان خمسة يونيه ١٩٦٧؟

إن إعلان إسرائيل استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإعلان استعدادها لسحب قواتها من كافة الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية فى خمسة يونيه ١٩٦٧، سوف يؤدى إلى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

وأود أن أؤكد لكم أن الجمهورية العربية المتحدة ستستمر فى التعاون معكم فى أداء مهمتكم، كما أننا نتوقع منكم إجابات على الأسئلة السابقة .

فى يوم الاثنين بالليل بعد مقابلة إيبان ليارنج، قابل يارنج الوزير محمود رياض وقال إنه استمع لإيبان، واستمع لوجهة نظره، وقال إنه حيتسلم منه مذكرة، يسجل فيها وجهة النظر، وإنه حيقدم لنا صورة من هذه المذكرة. وتتلخص وجهة نظر إيبان بصفة مبدئية فيما يلى :

. إسرائيل تقبل القرار حسب الصيغة التى قدمت لنا فى ١٠ مارس ، أما بالنسبة لتنفيذ القرار دى هى صيغة إسرائيل .. تفسير إسرائيل للقرار اللى قُدِّم لنا فى ١٠ مارس – مافيهش حاجة عن الانسحاب، ولا اللاجئين، ولا شىء من هذا القبيل. أما بالنسبة لتنفيذ القرار، فإن إسرائيل على استعداد لمناقشة طرق ووسائل التنفيذ مع الجمهورية العربية المتحدة .. وعلق يارنج أن المناقشة تكون عن طريقه .

. يربط إيبان بين الانسحاب والاتفاق على الحدود الآمنة، وأنه ليس لإسرائيل أهداف توسعية، وأن الذى سيحكم موقفها فى مباحثاتها مع الجمهورية العربية المتحدة هو الأمن، ومن ذلك تأمين مرور سفنها فى مضيق تيران .

. ذكر إيبان أنه إذا أعلنت مصر تأكيدها عن نِيَّتها فى إقامة سلام عادل ودائم، فإن إسرائيل تكون مستعدة لبحث موضوع الحدود الآمنة بشكل فاصل .

. طلب إيبان أن يحصل على المزيد من المعلومات بالنسبة لموقفنا إزاء المذكرة التى سبق وقدمها ليارنج .

- طلب إيبان معرفة الوقت الذى ستسمح فيه الجمهورية العربية المتحدة للبواخر الإسرائيلية بعبور القناة عندما تفتح للملاحة .

طبعاً لغاية دلوقت برضه كان تعليق رياض : الموضوع الأساسى أن إسرائيل لم تعلن صراحة استعدادها لتنفيذ القرار، وترفض الإعلان عن انسحابها من الأراضى العربية. ويعنى الكلام ده جالى النهارده ، والتفصيل لسه ماجاش .

بالنسبة للكلام اللى حصل مع وزير خارجية أمريكا ، واللى باين من كلام إيبان فى الاتجاهات الجديدة .. أهم حاجة أن وزير خارجية أمريكا راح نيويورك وقابل الوزير رياض ، وقال إنه حضر من أجل تحقيق السلام – قبل أن يترك منصبه فى يناير – وإيضاح سياسة الولايات المتحدة . وأهم حاجة قالها : إن كل دولة عربية تستقل فى مناقشة موقفها، بدون ربط موقفها مع بقية الدول العربية، يعنى قال : معالجة المشكلة بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، بحجة أنه فى النهاية يتم

تجميع القطع بجانب بعضها لنحصل على صورة متكاملة لحل كلى. ولذا بدأ حديثه عن انسحاب إسرائيل من سيناء، لأن إسرائيل لا ترغب فى الاحتفاظ بالأراضى المصرية .

وأشار إلى أن الأردن قادرة على التكفل بنفسها ، وأضاف أن الأردن كان من الممكن ألاّ يواجه المشكلة الحالية لو كان قد امتنع عن التدخل فى يونيه عام ١٩٦٧ .

رد وزير الخارجية وقال له : إنه يكون عمل غير أخلاقى، لو أننا ركزنا الحل على انسحاب إسرائيل من سيناء، وتركنا وراء ظهورنا باقى الأراضى العربية المحتلة . وأضاف أن هذه الدول العربية تدخلت فى الحرب بعد عدوان إسرائيل علينا، ولذا فإنه من غير المقبول أن نسعى لإيجاد حل مع إسرائيل مع ترك الآخرين، وإننا لو فعلنا هذا، فإنه يعتبر خيانة منا لأشقائنا العرب. ووزير الخارجية قال له : إننا أوضحنا للملك حسين أنه يستطيع أن يحل مشكلته – إذا شاء – دون أن يقيد نفسه بنا، ولكننا فى نفس الوقت لا نستطيع أن نحل أنفسنا من التزاماتنا إزاء الدول العربية .

والكلام ده حصل بعد العدوان مباشرة ، واحنا كنا طلبنا من الملك حسين إنه مايقطعش علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية . وبعد زيارته الأولى لنا هنا قلنا له إنه يستطيع أن يتخذ أى خطوة من الخطوات مع أمريكا، فى سبيل حل مشكلته والجلاء عن الضفة الغربية، وقلنا له إن احنا حنؤيده فى هذه الخطوات، ولن نقف ضده .

وسافر الملك حسين إلى الولايات المتحدة، وقابل جونسون مرتين .. واتكلم معاه، وبين له انهم ماشيين مع الغرب .. ومع السياسة الغربية، ولكن كل هذا لم ينفع بأى شئ، وأمريكا مشيت فى سياستها اللى هى تَبَنِّى كامل لسياسة إسرائيل. ده أهم شيء حصل فى الكلام بين وزير الخارجية الأمريكى، واللى باين الحقيقة النهارده ان طبعاً الحكومة حتمشى .. اللى هى الحكومة الأمريكية، وحتيجى حكومة جديدة فى يناير، اللى باين ان الاثنين اللى مُرَشَّحين لرياسة الجمهورية كانوا بيؤيدوا إسرائيل بشكل سافر .

هذا هو الموقف النهارده – الحقيقة – بالنسبة للاتصالات مع جونار يارنج.. واحنا تقديرنا من الأول أن الاتصالات والحل السلمى لن ينجحا، وأنا برضه اتكلمت معاكم هنا فى مرة سابقة، وقلت إن احنا من الأول أخذنا تبعة قبول الحل السلمى وقرار مجلس الأمن، رغم أنه كان أضعف من قرارات قبل كده ورفضناها، لأننا كنا فى حاجة إلى الوقت لتسليح أنفسنا، وكنا أيضاً نريد – إذا أمكن – أن نحل الموضوع حل سلمى .

ولكن إسرائيل – اللى وصلت إلى هذه النتيجة – لابد أن تحقق سياستها، أو استراتيجيتها الدائمة، وهى فرض السلام بالقوة، ودى أصلاً استراتيجية بن جوريون من الأول ، فهم بالقوة هزموا الجيوش العربية، واحتلوا الأراضى العربية، يبقى فاضل عندهم فرض السلام .. فرض السلام لايمكن أن يتم إلاّ بتوقيع اتفاقية سلام .

الحقيقة قرار مجلس الأمن مابينُصِّش على هذا ، ولو ان أمريكا تفسر قرار مجلس الأمن على أنه فى وقت من الأوقات لابد أن يلتقى الطرفان ويوقعوا اتفاقية . ولكن احنا قلنا إن احنا بنقول التزاماتنا بالنسبة للقرار، ونتعهد بها أمام مجلس الأمن، ولا نلتقى مع إسرائيل. وحاولت أمريكا أيضاً ان احنا نلتقى ولو التقاء غير مباشر زى ما حصل سنة ١٩٤٩، ولكن رفضنا هذا، وصممنا على أن يكون السلام عن طريق يارنج. الحقيقة لغاية الآن مافيش إمكانية لتحقيق السلام بهذا الشكل، والحقيقة المطلوب منا حسب كلام أبا إيبان وحسب التصريحات المعلنة – وأكثر منها التصريحات الغير معلنة اللى بتتقال فى إسرائيل – انهم بيطلبوا منا استسلام كامل .

فى الحقيقة احنا ملتزمين على أساس أننا لا يمكن أن ننهى حالة الحرب طالما هناك شبر من الأراضى العربية محتل بإسرائيل، وحتى لو تعهدنا أمام مجلس الأمن بإنهاء حالة الحرب فإن إنهاء حالة الحرب سيكون معلقاً بالجلاء الكامل، أو بالانسحاب الكامل الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية بما فى ذلك القدس .. طبعاً هذا الكلام تعرفه إسرائيل لأن احنا قلناه لبارنج .

بالنسبة لحق أى دولة أن تعيش .. احنا قلنا من حق أى دولة أن تعيش .. الحقيقة احنا النهارده بقى حقنا هو اللى مهدد ماهواش حق إسرائيل، بالنسبة لتأييد أمريكا لإسرائيل المستمر بالسلاح والمال وأيضاً فى المحافل الدولية والسياسية .

وقلنا : لابد من الانسحاب الكامل من الأراضى العربية، وقلنا إن احنا بنقبل قرار مجلس الأمن فى حرية الملاحة فى الممرات المائية فى قناة السويس، ولكن نربط هذا باللاجئين، خصوصاً ان الاثنين جايين فى فقرة واحدة، فإذا حُلَّت مشكلة اللاجئين تحل مشكلة قناة السويس، لأن تبقى المشكلة كلها اتحلت، ويبقى الفلسطينيين أصبح لهم الحق فى انهم يعودوا إلى بلدهم .

فى الاتصال مع السوفييت، قالوا لنا السوفييت إنهم اتصلوا بالأمريكان فى هذا الموضوع – بخصوص تنفيذ البرنامج الزمنى – وإن الأمريكان قالوا لهم : إن إسرائيل لا تريد التوسع، وإنها

مستعدة لإخلاء كل الأراضى العربية، ولكن المشكلة المعلقة فى هذا هى القدس، وإن أمريكا تقترح على هذا الأساس تدويل القدس .

وقال وزير الخارجية الأمريكى للسفير السوفييتى فى الولايات المتحدة : إن أمريكا ترى أن من الممكن ربط موضوع قناة السويس بموضوع اللاجئين، ولكن يجرى استفتاء للاجئين ليقرروا هل يريدون العودة إلى إسرائيل أو لا يريدون العودة ؟ وحينما يبدأ الاستفتاء تفتح قناة السويس .

طبعاً احنا شجعنا أيضاً الروس فى انهم يتكلموا فى هذا الموضوع مع أمريكا، ولكنا عَبَّرْنَا عن وجهة نظرنا مرة أخرى : إننا لا يمكن أن نتنازل عن أى شبر من الأراضى العربية، والانسحاب الإسرائيلى معناه الانسحاب إلى الخطوط اللى كانت موجودة فيها قبل ٥ يونيه ١٩٦٧ .

النقطة الثانية : ان احنا لا يمكن نقبل التفاوض، أو ان احنا نقعد مباشرة مع إسرائيل .

دى – الحقيقة – كل النواحى السياسية اللى حصلت فى الموضوع ، بعد الكلام اللى اتكلمته حينما سألنى أحد الإخوة فى أول الجلسات عن الموقف السياسى، وأنا اتكلمت فيه عن هذه المرحلة .

طبعاً بالنسبة للموقف العسكرى بالإضافة إلى الكلام اللى حصل لَمَّا كان الفريق فوزى معاكم فى المؤتمر القومى .. اللى أنا بدى اقوله إن احنا استكملنا الدفاع، ولكن لم نستكمل مقومات الهجوم، وده حيعوز منا وقت .. فيه نواحى عسكرية مختلفة، وإمدادات احنا فى حاجة إليها، ولكن اللى حصل ان احنا يعنى بنقدر نرد على العدوان رد مؤثر. طبعاً إسرائيل ستحاول باستمرار انها ترد أيضاً بِرَدّ مؤثر، وهم قاموا بالعملية اللى قاموا بيها فى قنا ونجع حمادى، والحقيقة طبعاً سببوا خسائر فى هذا الموضوع ، ولكن الغرض – الحقيقة – النهارده هو رفع الروح المعنوية فى إسرائيل ، وتهبيط الروح المعنوية فى الدول العربية .

معلوماتنا الحقيقة عن إسرائيل بتقول : إنه بعد العدوان مباشرة، وبعد نجاح إسرائيل فى احتلال هذه الأراضى فى الدول العربية، ارتفعت الروح المعنوية فى إسرائيل، واعتبر الجميع أنه حل السلام ، وليلة إعلان التنحى كانت إسرائيل [فرحانة] .. وفى تل أبيب الرقص استمر للفجر فى الشوارع ، واعتبروا أن أمن إسرائيل – وهو الموضوع الأساسى الحقيقة اللى هُم بيفكروا فيه – قد تحدد وتوفر .

النهارده بيشعروا فى داخل إسرائيل أن الأمن أبعد مما كان فى ٥ يونيه سنة ١٩٦٧، لأسباب كثيرة : منها الفدائيين ، ومنها بناء القوات العربية مرة أخرى .

إسرائيل بتدارى خسائرها، وفى المعركة اللى حصلت من عدة أيام –يمكن يوم الأحد– فعلاً انضربت طيارة، ووقعت، وشافوها الناس اللى كانوا فى القنطرة .. طيارة إسرائيلية، وطيارة ثانية وقعت، ومحتمل أنها تكون وقعت قبل المطار، ودخلت دوريات من عندنا وشافت الطيارة واقعة فى الملاَّحة، لكن إسرائيل قالت إن طياراتها عادت بدون أى خدش .

فى المرة الأولى لَمَّا انضرب عدد من الطيارات، ويمكن كانوا ٣ طيارات، وبَلَّغونى، وأنا طلبت من بعض الناس فى الإسماعيلية انهم يقولوا – اللى شافوا المعركة – هل شافوا أو لأ؟ وقالوا إنهم شافوا المعركة، وشافوا أن طيارة دمرت فوق الإسماعيلية .

بعد هذا إسرائيل أعلنت أن طياراتها لم تصب .. إيه الغرض من هذا ؟

الغرض من هذا هو الروح المعنوية .. الغرض من عملية قنا ونجع حمادى انهم يؤثروا على الروح المعنوية عندنا .

الحقيقة احنا السنة اللى فاتت عملنا خطة تعبوية بالنسبة لكل المرافق الحيوية فى البلد، وحصرنا هذه المرافق .

وأنا قلت إن احنا ماكانش عندنا سلاح، وأثناء وجودى فى الاتحاد السوفييتى – أخيراً – اتكلمت مع القادة السوفييت على موضوع إنشاء الجيش الشعبى .. وعلى حاجتنا للسلاح لإنشاء الجيش الشعبى .. وان احنا مش قادرين لأن ماعندناش سلاح، وهم وعدونى انهم يدونا سلاح ، حتى إذا كوّنا جيش شعبى يصل إلى مليون ، هم مستعدين يدونا أسلحة لهذا الجيش . والحقيقة على هذا الأساس بدأنا فى التكوين .. وبدأنا فى استلام الأسلحة، لكن برضه لسّه ماعندناش الأسلحة الكفاية.. ماعندناش الأسلحة الكفاية المضادة للطائرات .. ولكل حاجة ، وبعدين ماعندناش القوات اللى نقدر نفّرقها على المرافق الحيوية .

فى سنة ١٩٣٩ أول مادخلنا الجيش، كان الجيش متوزع على الكبارى والمرافق الحيوية فى كل حتة، وفى كل مكان .

والحقيقة هدف إسرائيل النهارده هو – بالعملية اللى عُمِلَتْ فى قنا ونجع حمادى – ان احنا نوزع الجيش ونفتته فى الأماكن المختلفة، وبهذا لا تكون قوات الجيش الصامدة اللى موجودة عند القناة. أيضاً نوزع الأسلحة المضادة للطائرات .. احنا حَطِّين الأسلحة المضادة للطيارات أساساً بالنسبة للمطارات .. وبالنسبة للموانى .. وبالنسبة للحاجات الأساسية، وعندنا بالنسبة للدلتا

ولغاية بنى سويف فيه دفاع كامل مضاد للطيارات . وبنجيب وبنشترى أسلحة تانية مضادة للطيارات. الحقيقة إذا وزعنا هذه الأسلحة المضادة للطيارات، تبقى عديمة القيمة، وعديمة التأثير .

إسرائيل تهدف إلى أننا نقوم بهذا العمل .. طبعاً من الحاجات الأساسية اللى كنا مدافعين عنها القناطر الخيرية، وأيضاً خزان أسوان، ومحطات الكهرباء ... إلى آخر هذا الموضوع .

فيه مناطق عندنا مافيش رادارات بتغطيها، وإسرائيل بتقدر تعرف هذا – واحنا الحقيقة لغاية دلوقت ماقدرناش نغطى البلد كلها بالدفاع الجوى – تقدر تعرف هذا بأنها تمشِّى طيّارة وإذا الطّيارة دى ماحدش اعترضها، بيعرفوا الحتت اللى مافيهاش رادارات، لكن احنا بنحاول نحط ناس بيدونا خبر باللاسلكى فى الحال إذا طيارة عَدِّت .. لغاية ما نغطى هذه المناطق .

اللى بدى اقوله : إنه مهما عملنا من احتياطات .. احنا الحقيقة كبلد أيضاً مفتوح ، وكل الناس بتتكلم على كل حاجة، ممكن إسرائيل بتاخد عنا معلومات – واحنا الحقيقة مابنقدرش ناخد عنها معلومات بنفس القيمة – ويقدروا يعرفوا حتة مافيهاش دفاع ويضربونا فيها. نرجو أن هذا لا يؤثر على روحنا المعنوية، وبنقول إنه : مهما كان الدفاع فإن الطيارات المعادية بتخترق .

احنا بندخل كل يوم إلى داخل سيناء .. وإلى داخل المناطق الإسرائيلية، وهم بيرجعوا ورانا واحنا بنرجع بطياراتنا .

كل يوم فيه طيارات بتدخل الصين .. والصين بتقول كده .. طيارات أمريكانى بتدخل وبتصور، سواء بطيارين أو بغير طيارين. وأيضاً حصل ده فى الاتحاد السوفييتى .

اللى بدى اقوله مهما كان الدفاع الجوى، فلابد أن تحصل فجوة من الفجوات، أو ثغرة من الثغرات، ولكن العملية النهارده هى عملية الروح المعنوية ، هُمَّ بيقولوا : احنا رحنا وعملنا وسوِّينا كذا، بحيث يؤثروا على الروح المعنوية فى البلد، إنهم ينكرون خسائرهم، علشان مايؤثروش على الروح المعنوية فى بلدهم .

نحن أيضاً لازم نرفع الروح المعنوية فى البلد. دلوقت بالنسبة للمرافق الحيوية كلها احنا عملنا أسبقيات بالنسبة للمحافظات، والجيش الشعبى صدر به قانون، والقانون ده ماصدرش بعد عملية قنا، القانون ده كان عندى قبل كده بـ ٥ أيام أو بـ ٦ أيام، وكنت عاوز أناقشه أولاً مع الناس المختصين، والقانون ده بناءً على التوصية اللى حصلت فى المؤتمر . وأكثر من هذا بناء على ورود أسلحة لنا تمكننا من ان احنا نسلح الجيش الشعبى .. والمثل على هذا أيضاً فى انجلترا فى سنة ١٩٣٩،

بعد دنكرك عملوا حاجة، اللى هو بيسموه بالإنجليزى home guard ، هو تماماً زى الجيش الشعبى اللى احنا بنعمله، وكان هذا الجيش واقف على السواحل، وماكانتش الرادارات عندهم متقدمة، وكانوا بيدوا إنذار عن الطيارات .. إنذار عن الصواريخ الموجهة، بل أكثر من هذا كانوا مستعدين يدّوا إنذار ضد غزو بريطانيا .

وطبعاً ليس أمامنا إلاّ سبيل من سبيلين :

إمَّا ان احنا نسلم للكلام اللى بيقوله اليهود .. اللى بتقوله إسرائيل، أو نصمد ونقاوم. وإذا كان موضوع السلام – أو الاستسلام – بهذه الطريقة، الحقيقة لا يمكن لنا أن نقبله .. ويمكن فيه بعض الناس بيتكلموا معاكم بيقولوا : ليه احنا نعادى أمريكا؟ .. وإن احنا لو كنا على علاقات طيبة مع أمريكا كانت أمريكا ضغطت على إسرائيل، وخلّت إسرائيل تنسحب، أنا باقول: أبداً .. هذا الكلام غير حقيقى ، وهذا الكلام كله مغالطات ، وأنا لَمَّا جالى هنا الملك حسين قلت له : انت تحافظ على علاقاتك مع الغرب، ولو أرادت أمريكا انها تعمل معاك اتفاقية دفاع متبادل، أنا باقول لك : إننا سنؤيدك فى هذا، ولن نعارضك .. على أساس انهم يخرجوا .. يضغطوا على إسرائيل لتخرج من الضفة الغربية والقدس، وأن الضفة الغربية والقدس لهما أهمية أكثر من سيناء، على أساس أن عدد سكان سيناء عدد قليل لا يقاسى من هذه العملية، ونحن نرسل لهم معونات . أما أهالى الضفة الغربية فعددهم كبير جداً يقاسى من هذه العملية. وراح الملك حسين، وحاول مع أمريكا، لكن أمريكا لم تستجب له .

إذاً مافيش أبداً علاقة بين إقامة علاقات دبلوماسية مع أمريكا، أو عدم إقامة علاقات .. أو حُسن العلاقات مع أمريكا، أو عدم حُسن العلاقات فى قضية إسرائيل، لأن حسن العلاقات مع أمريكا قائم بين الملك حسين وأمريكا، وقائم من زمان وغير مفتعل، ورغم هذا لم تفعل أمريكا أى شىء بحيث تخلّى إسرائيل تتخلّى عن احتلالها للضفة الغربية .

فيه ناس بيقولوا ان احنا نستطيع أن نحقق السلام بهذا الشكل. وأنا أقول: هذه مغالطة.. ومافيش فايدة أبداً . بالعكس احنا فى مركز أقوى .. احنا من فبراير وأمريكا تطالبنا بأن نعيد العلاقات معها ،

وهم جابوا لنا بيان عن عودة العلاقات، قلنا لهم : بس قولوا إنكم تؤيدوا الحق بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ماقبل ٥ يونيو واحنا نعيد العلاقات .. رفضوا ، قلنا لهم : إن موقفكم فى مجلس الأمن يؤيد إسرائيل ، ولهذا لا نستطيع أن نعيد العلاقات، وضغطوا كثير علشان نعيد العلاقات. وطبعاً

باين انه لا تستطيع أى دولة عربية انها تعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ إذا أعدنا احنا العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إذاً ليس أمامنا إلاّ الاستسلام أو الصمود. وفى رأيى ان احنا لن نستسلم أبداً، إذا كان فيه استسلام يبقوا ناس غيرنا هم اللى حيستسلموا. إذاً ليس أمامنا إلاّ الصمود، وفى صمودنا – الحقيقة– لازم نعرف أن كل شىء له ثمن .

هذه القضية فرضت علينا فرضاً، وورثناها من أيام وعد بلفور لغاية الآن . وحينما انتهت الحرب بالهدنة سنة ١٩٤٨ بن جوريون قال – فى أحد كتبه – إنه قعد مع زملائه واتكلموا هل يحددوا حدود إسرائيل، أو لا يحددوا حدود لإسرائيل؟.. وقال بن جوريون فى الكتاب إنه كان رأيه ألاّ يحددوا حدود لإسرائيل، لأن المستقبل قد يُمَكِّنهم من أن يحصلوا على حدود أوسع وأحسن من الحدود التى كانت تمثل خطوط الهدنة فى سنة ١٩٤٨ و سنة ١٩٤٩. وفعلاً باين النهارده فى كلام الحدود الآمنة والمطمئنة أنهم عايزين حدود غير حدود ٥ يونيه ١٩٦٧ .. معنى هذا أنهم يريدوا التوسع .

إذا كنا لن نقبل الاستسلام .. حنقبل المقاومة وحنخسر .. حنخسر فى هذا طبعاً، لأن هناك مواجهة بيننا وبين دولة تساندها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولازم حندفع الثمن ، ولكن كلما صبرنا .. وكلما زاد صمودنا، سنقترب من تحقيق أهدافنا .

الواضح فى العملية الأخيرة انهم ماقدروش يعملوا عملية فى مواجهة القوات المسلحة، لأن يوم معركة المدفعية احنا عندنا ٣ دوريات من الفدائيين دخلت جُوّه فى وسط خطوط إسرائيل، وواحدة منهم وصلت لغاية ممر متلا، وكانت لسّه مارجعتش، وعلشان كده رفضنا طلب إيقاف ضرب النار، وماردیناش عليه بسرعة، لغاية الدورية دى ما رجعت، واشتبكت هذه الدورية – وكانت ضابط و ٢٠ عسكرى – وضربت عربيتين قيادة ، ودمّرت مواقع صواريخ ماكانتش دُمرت بالمدفعية ، ورجعت بخسائر واحد بس .. اللى هو الضابط بتاع الدورية .. هو نقيب جات له رصاصة ومات .

الدوريتين التانيين دخلوا وحطّوا ألغام، ودمّروا مواقع الصواريخ اللى كانت ماتدمرتش بالمدفعية، ورجعوا بدون أى خسائر . احنا دخلنا .. دخلنا فى وسط خطوط إسرائيل .

إسرائيل لَمَّا أرادت تنتقم .. ماعملوش العملية فى وسط خطوطنا فى منطقة السويس، ولا فى منطقة الإسماعيلية .. كانوا الأول لَمَّا بينتقموا بيضربوا السويس، أو بيضربوا الإسماعيلية، ويموِّتوا عدد

من المدنيين، أو يضربوا على مواقعنا، أو زى ما جابوا الطيارات فى الأول وضربوا بورسعيد، وضربوا على قواتنا .. ماعملوش حاجة بهذا الشكل .. عملوا العملية بتاعة قنا ونجع حمادى .

طبعاً النهارده يمكن حنصرف أكثر فى الجيش الشعبى .. وفى الحصول على أسلحة، ويمكن فى عمل قوات خاصة جديدة، بحيث إن احنا ندافع عن كل المواقع الحيوية. والحرب .. المعركة.. لسّة بدرى عليها، لأنه لا نستطيع ان احنا ندخل المعركة إلاّ بعد أن نتأكد كل التأكيد أن عندنا تفوق .

اللى باين أيضاً من كلام الأمريكان انهم بيقولوا لن يسمحوا للعرب بأنهم يتفّوقوا على إسرائيل، وده بيحطنا فى مشكلة كبيرة لازم نحلها بوسائل استراتيجية، كيف نتفوق على الأسلحة اللى حتديها لها أمريكا؟ واحنا عندنا القوة البشرية، وبها نستطيع أن نتفوق .. وبإمكاننا ان نخّلى الحرب حرب طويلة الأجل، مش حرب خاطفة .

لن نستطيع أن نعمل حرب خاطفة زى اللى حصلت فى ٥ يونيه ، فإسرائيل لا تستطيع – الحقيقة – أن تواجه حرب طويلة الأجل ، ولكن إذا كنا نريد ألاّ نستسلم، ونريد أن نصمد، فعلينا أن ندفع الثمن .. ندفع ثمن صمودنا .. وثمن عدم استسلامنا .

إسرائيل لا تريد حتى فى كلامها تنفيذ قرار مجلس الأمن، هى تريد اعتراف وتبادل اقتصادى .. المذكرة اللى بيقولوا إنهم قدموها فى ١٠ مارس بتتكلم أول نقطة عن التبادل الاقتصادى بين إسرائيل والبلاد العربية، وعلى الأخص الجمهورية العربية المتحدة .

بالنسبة للمعونة اللى احنا بناخدها من الدول العربية – اللى هى تمثل ١٠٩ مليون جنيه – الدول العربية مستمرة فى صرف هذه المعونة حسب قرار مؤتمر الخرطوم ، وأعتقد أنها ملتزمة بهذا أمام الرأى العام العربى، لأن هذه المعونة تمثل إمكانية من إمكانيات الصمود فى هذه المعركة .

بالنسبة للأوضاع الاقتصادية .. احنا الحقيقة كنا خايفين من الأوضاع الاقتصادية، لأننا كنا خايفين من انهيار اقتصادى، ولذلك كنا حريصين أكثر من اللازم فى السنة اللى فاتت.. عندنا احتياطى كبير من الدقيق .. واحتياطى من القمح .. واحتياطى كبير من الذرة . والسنة اللى فاتت .. والسنة دى كل المحصولات كانت محصولات كويسة، وهى دى العمليات الأساسية – الحقيقة – المطلوبة بالنسبة للاقتصاد .

السنة دى زودنا التنمية عن السنة اللى فاتت، وهدفنا – رغم المعركة اللى احنا فيها – أن نزود معدل الإنتاج القومى والدخل القومى بـ ٥% .

دى الحقيقة باختصار .. ملخص الموضوع كله بالنسبة للناحية السياسية .. وبالنسبة للناحية العسكرية، وأنا مستعد أن أُجيب على أى أسئلة من حضراتكم .

السيد / صالح الحسينى أحمد سالم :

أرجو لو تفضل السيد الرئيس أن يعطينا فكرة موجزة عن الوضع الراهن فى الأردن، وموقف حكومته من الفدائيين، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للموقف فى الأردن .. أثناء زيارة الملك حسين الأخيرة للقاهرة، هو طلب منى ان أنا أساعده فى التدخل لإيجاد تنسيق بين الحكومة والفدائيين، و " فتح " بالذات .. وهو يعلم ان فيه علاقة بيننا وبين " فتح " بالذات .. وهذه العلاقة قوية ، وأنا قلت له إنه فعلاً فيه علاقة بيننا وبينهم ، وإن احنا بنساعدهم، ولكن مابنحاولش نفرض عليهم أى شرط من الشروط، وهم ناس شكاكين، وبيفتكروا ان كل واحد عاوز يسيطر عليهم، واحنا بنراعى هذه المسألة فى علاقتنا معهم ، ونصحته بأنه يتصل بهم بواسطة ناس يثقوا فيهم، لأن الاتصالات اللى بتحصل فى الأردن يمكن بتكون بواسطة ناس هم مابيثقوش فيهم ، فهو قال لى إنه حيتصل بهم ، على أساس أن الاتصال يكون بواسطته هو شخصياً .

بالنسبة لجماعة " فتح "، فيه اتصال بيننا وبينهم بالنسبة للتدريب .. وبالنسبة للتسليح، وطبعاً معروف ان الصواريخ اللى بيستخدموها مِتَّاخْدَة من عندنا، وده معروف للملك حسين .. ومعروف أيضاً للأمريكان ، بل يمكن – أكثر من هذا – معروف أن ياسر عرفات سافر معايا لَمَّا رحت الاتحاد السوفييتى، وكلهم عارفين على أساس انه يطلب أسلحة لمنظمة " فتح " .. الأمريكان بيضغطوا ضغط شديد على الملك حسين علشان تصفية الفدائيين .. هذه معلومات مؤكدة عندنا. هو الحقيقة عاوز يبقى هو المهيمن على كل الأمور، وشايف ان الفدائيين يمثلوا دولة فى داخل الدولة عنده فى الأردن، فهو بيتمنى انه ينسق معهم، أو انه يسيطر عليهم .

فيه بقى منظمات كثيرة موجودة منها: "منظمة كتائب النصر" ، هذه المنظمة عاملاها المخابرات الأردنية .. عاملها " الأمير محمد " اللى هو أخو الملك حسين، ودى المعلومات اللى عندنا عن هذه

المنظمات، والمنظمات الأخرى الكبيرة زى "فتح" ، و "التحرير" ، و "الشعبية" .. كانوا تَمَلِّى يشُكّوا فى هذه المنظمة .

حصل الخلاف اللى حصل أول امبارح .. وقريتم عنه فى الجرايد، هذا الكلام حقيقى .. اللى كان منشور امبارح .. واللى هو منشور النهارده .. وحصل اللى حصل فى عمان .. وطلع الحرس الملكى وضرب فى المخيمات، وحصلت خسائر كثيرة، الكلام أيضاً مكتوب فى الجرائد النهارده.. والموضوع ده حصل ، جابوا قادة الفدائيين وطلبوا منهم تسليم الأسلحة... الخ ، والفدائيين رفضو ، وطلعوا إلى منطقة الأغوار واعتصموا هناك، وامبارح من بعد الظهر كانوا بيبعتوا لى من منظمة "فتح"، وبيقولوا لى : إن الوضع خطير جداً ولازم تتدخل . والحقيقة أنا كنت فى وضع حرج .. لأن أنا خفت ان إذا تدخلت بطريقة مكشوفة لحماية الفدائيين، قد أزيد العملية ضد الفدائيين ، لأنه إذا كان الأمريكان لهم دور كبير فى العملية.. حياخدوا هذا الكلام .. معناه انه هناك علاقة وثيقة بيننا وبين الفدائيين .

وعلى المساء فكّرت ان أنا أبعث البرقية – اللى أُذيعت النهارده – للملك حسين وأسأله، ماكانتش برقية مفتوحة .. كانت برقية للسفير، وراح السفير سلمها للملك حسين. حصل اجتماع بالليل بين الملك حسين وبين الفدائيين، اللى كانوا قرروا رفض شروط الملك والمقاومة، واستطاعوا انهم يصفُّوا الموقف .

النهارده الصبح بدرى صَحُّوا السفير عندنا، وقالوا له : إن الملك حسين بيستأذن فى إذاعة الرسالة اللى راحت له، وإذاعة الرد عليها .. والسفير قال لهم : مافيش مانع ، وهُمَّ أذاعوا الرد قبل ما يصلنى هذا الرد .. كلام السفير أن الملك رحب جداً بالرسالة ، وان يمكن دى – كان بيقول – حلقة نجاة بالنسبة للموقف .

تقدير الأمريكان ان الفدائيين بعد كمان ٦ أشهر، لن تستطيع أى قوة انها تصفِّيهم، لذلك هُم عايزين يصفُّوهم، وأنا باعتبر ان العملية اللى حصلت أول امبارح قد تكون عملية مفتعلة ، يَا بِعِلْم الملك حسين أو بدون علم الملك حسين، ولكن كان الغرض منها مواجهة بين الفدائيين وبين الجيش. طبعاً فيه جيش عراقى موجود فى منطقة الأغوار، موقفه حيكون إيه إذا راحوا الفدائيين لمنطقة الأغوار؟.. بعدين معلوماتنا ان فيه جزء كبير من جيش الأردن أيضاً يؤيد الفدائيين، والرأى العام العربى كله يؤيد الفدائيين .

النقطة – الحقيقة – الحاسمة فى الموضوع .. ان احنا إذا حصلت معركة بهذا الشكل، احنا فى هذا بنؤيد العمل الفدائى، لأن أى معركة لتصفية الفدائيين بتكون – دائماً – مقدمة لتصفية الموقف كله سياسياً، وتحقيق رغبة أمريكا، وأظن كان واضح من جرايدنا – امبارح والنهارده – ان احنا واخدين جانب الفدائيين. ولكن فى نفس الوقت أنا أرى ان احنا أيضاً نحافظ على الملك حسين بقدر الإمكان، ونتجنب أى حاجة تخلق تصادم بين القوات المسلحة الأردنية والفدائيين ، لأن ده لا يخدم إلاّ إسرائيل وأمريكا .

بيهمنا جداً أن الجبهة الشرقية تكون جبهة متماسكة، واحنا بذلنا جهد كبير جداً فى سبيل تماسك الجبهة الشرقية، وإنشاء قيادة عسكرية لها بين سوريا والأردن والعراق، وطبعاً كلكم عارفين إيه الأوضاع فى هذه البلاد.. سوريا لا تقبل انها تقعد مع الأردن .. ولا تقبل انها تتفاهم مع العراق النهارده، لأن البعث اللى فى العراق غير البعث اللى فى سوريا، والاثنين ده بيحاول يقلب ده .. وده بيحاول يقلب ده. والعراق مستعد انه يساهم مع الأردن، ولكن فيه خلاف بينه وبين سوريا. العملية من الناحية السياسية عملية صعبة جداً، تَدَخُّلْنا احنا هُوَّ اللى ماسك العملية من انها تمشى .

الخطة الأرضية صدق عليها المسئول الأول عن هذه العملية – عن القيادة الشرقية والغربية– وهو الفريق فوزى، وهو اللى بيصّدق على الخطط بالنسبة للقيادة الشرقية، وماشية بالنسبة للقوات الأرضية، وهُوَّ راح عدة مرات إلى العراق وإلى سوريا ، ولم ينشر [الموضوع] .. وده قبل الانقلاب اللى حصل فى العراق، ولكن بعد الانقلاب العراقيين قالوا إنهم مستعدين ينفذوا كل الكلام اللى حصل، وانهم بينزلوا ثلاث فرق إلى الجبهة الأردنية، وبينزّلوا قواتهم الجوية، وبيعملوا مطارات بحيث تكون هذه القوات العراقية – وهى قوة كبيرة – فى المعركة.. ده الحقيقة بيهمنا .

لكن إذا خرج الأردن من العملية ـ وهو بيمثل الحقيقة مواجهة كبيرة جداً – يبقى العراق نستفيد منه فى المعركة، لأن السوريين لن يسمحوا للجيش العراقى انه يدخل سوريا، لأن فيه تار كبير بينهم وبين البعث العراقى .

إذاً الأساس ان نحافظ على الوئام وعدم التصادم بين الملك حسين والفدائيين، واللى بان امبارح أنه فى آخر وقت قَصَّر – بعد ماهاجموه – لأن فتح طلَّعت بيان هاجمته.. والجبهة الشعبية طلعت بيان هاجمته ، وهذا الكلام أُذيع من راديو صوت العاصفة فى القاهرة، وهو طلب بالليل ياسر عرفات ، وطلب منه أن يتكلم بالتليفون مع الناس اللى فى القاهرة علشان يمنعوا الإذاعة ضده، واتفق معاه على

إنهاء الموضوع. وِدِى الحقيقة المعلومات العاجلة اللى جات النهارده ، ولكن الوضع طبعاً بيستمر باستمرار وضع حساس، وهناك أزمة لعدم الثقة، وبتستمر فى الأردن محاولات لتغيير الوزارة الأردنية، على أساس انه يمكن ان رئيس الوزارة الحالى – اللى هو بهجت التلهونى – يتبنى فكرة التعاون مع القاهرة، وسعد جمعة ووصفى التل ضد هذا .. بيحاولوا بأى وسيلة من الوسائل انهم يغيروا الوزارة ، وحد منهم ييجى، والاثنين بالذات يعنى بيعتبروا عملاء للد C.I.A .. اللى هى المخابرات الأمريكية. ده الوضع فى الأردن، الحقيقة الوضع باستمرار حساس جداً .

الوضع فى الضفة الغربية – وأنا باشوف ناس من الضفة الغربية – قوى جداً، وصامد جداً ، وهُمَّ الأردنيين كانوا باستمرار بيضغطوا علينا، ويقولوا لنا انهم خايفين ان الضفة الغربية تتفق مع إسرائيل على أساس اتحاد فيدرالى بين دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، كالمشروع اللى جه فى سنة ١٩٤٧، واحنا بدأنا نعمل اتصالات مع الناس فى الضفة الغربية، كل الناس فى الضفة الغربية كلامهم انهم صامدين .. وانهم مستعدين لكل شئ، ومستعدين يقاوموا مقاومة سلبية .. ومقاومة مسلحة .. ومقاومة إيجابية، بس على أساس واحد عايزين يعرفوه .. هل احنا حنصمد، أو مش حنصمد؟

الحقيقة كانوا هُمَّ اللى بعتوا أولاً، وعاوزين يسمعوا الإجابة دى منى، وأنا قلت لهم إن احنا طبعاً حنصمد، واحنا معاكم فى المعركة، ولن نتخلى عنكم، وبان فى الأيام الأخيرة فى قطاع غزة وفى الضفة الغربية انه فيه صمود كامل .. وفيه مقاومة مدنية وسلبية ابتدوها، حتى النساء والبنات .. والإضراب .. وتحدى لإسرائيل .. وتحدى لموشى ديان نفسه، أو المحادثات اللى حصلت بينه وبينهم .. موسى ديان يعنى بيتكلم عربى كويس، وأصله متربى فى فلسطين .. وبيقابلهم وبيحاول يقنعهم، كل يوم بينتقل من بلد .. إلى بلد .. إلى بلد، ولكن كل هذه المجهودات راحت سدى .

بعتوا لنا هُمَّ مرة بواسطة أشكول.. بعتوا واحد من هناك اسمه حكمت المصرى، وجه هنا وقال: إن إسرائيل عايزه السلام مع مصر، وعايزين رأينا فى هذا الموضوع، وكلام بهذا الشكل. واحنا قلنا لهم إن احنا قرار الأمم المتحدة بننفذه، ورجع حكمت المصرى إلى هناك . وكنت سألته : إيه موقف الشعب فى الضفة الغربية ؟ .. قال : إنه صامد . أيضاً بتيجى لى رسائل من الوطنيين هناك .. والقادة هناك، وكلهم بيقولوا انهم صامدين، وانهم مش حيتركوا الضفة الغربية .. ومش حيستسلموا .

إذاً مشروع إقامة دولة فلسطينية تعمل اتحاد فيدرالى مع إسرائيل، مشروع فشل فشل كامل، ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان حد يتبناه بل العملية السائدة والمسيطرة على جميع الناس فى الضفة

الغربية وقطاع غزة هى مواجهة إسرائيل .. ومواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية، واستطاعوا رغم منع التجول لعدة أيام – يعنى غزة قعدت ٧ أيام مُنِع فيها التجول – استطاعوا انهم يقوموا بحوادث عسكرية .. وانهم يطلعوا ويتصدوا للقوات الإسرائيلية .

بالنسبة أيضاً للبدو فى سيناء ، جمعوهم .. وجمعوا القادة بتوعهم وهددوهم، ولكن مافيش حد منهم قبل انه يمشى مع إسرائيل، وطلبوا منهم انهم يرشدوهم عن أى دوريات من عندنا تكون موجودة فى داخل سيناء، ولكنهم لم يرشدوا لغاية النهارده، وماحدش قال على أى دورية من دورياتنا الموجودة فى سيناء .

ده الموقف كله بالنسبة للأردن .. وبالنسبة للضفة الغربية .. بالنسبة لقطاع غزة .. بالنسبة لسوريا، والكلام اللى حصل الآخر .. هو الخلاف الأساسى بينهم، بين فكرة الجبهة الشرقية وتدعيمها، أو عدم تدعيمها، واللى احنا شايفينه ان فكرة تدعيم الجبهة الشرقية هى الفكرة اللى انتصرت .

ده تقريباً كل الكلام .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

لقد أوضح لنا السيد الرئيس حقيقة الموقف، وخاصة ما يتعلق بالموقف الأخلاقى، والواقع أن موقفنا الأخلاقى يمثل المقام الأول منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن، فلقد تحملنا أعباء جمة فى هذا المجال. وإننى أتساءل عن الموقف الأخلاقى للدول العربية، وعمَّا إذا كان هناك تبادل فى هذه الأخلاقيات، حتى نحقق الصمود، ولكى نتفادى ما قد يحدث من حرج فى الساعات الحاسمة، كأن تتخلى الدول العربية عنا فى الوقت العصيب، ذلك أن الجبهة الشرقية تمثل أمراً هاماً يهدد إسرائيل، ومن ثم فيجب الاحتياط من ظهور موقف لا أخلاقى قد يؤدى إلى كشف هذه الجبهة، وقد تكون هذه الصورة واضحة فى الخلافات القائمة فى الأردن، وتلك القائمة بين العراق وسوريا، فهذه الخلافات تدعو الشعب المصرى إلى التخوف من نتائجها، باعتبار أنه يحمل عبء قضية فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ حتى يومنا هذا .

إن الدول العربية اليوم تُحمِّلنا عبء قضية فلسطين بالكامل، وإنى أرى أنه يجب أن نتحمل نصيبنا فقط من هذه القضية، وليست كلها ، ويجب على كل الدول العربية أن تتحمل نصيبها أيضاً ،

لأن ما نشعر به أن الدول العربية كلها تلقى العبء كله على كاهل الشعب المصرى، ونحن بدورنا نتحمل كافة التضحيات .

هذا ما أردت أن أقوله بالنسبة لموضوع الموقف الأخلاقى الذى أشرتم إليه سيادتكم عند الكلام على رد وزير خارجيتنا على يارنج. إننا نريد تأكيداً واضحاً ومحدداً لموقف الدول العربية، حتى نحدد بدورنا الهدف الذى نسعى إليه ، والأسلوب الذى سنتبعه إذا ما تخلت بعض الدول العربية عن موقفها إزاء القضية الفلسطينية .

السيد / الرئيس :

فى الحقيقة أنا أعتقد أن هذا الدور هو قدرنا لعدة أسباب، لأن مصر هى أكبر دولة عربية، وبدون مصر – الحقيقة – تبقى الدول العربية لا تساوى شئ، والناحية الأخلاقية يعنى يمكن الكلام اللى انت قلته دلوقت .. أنا قلته للفريق فوزى : إن احنا عايزين نكون مستعدين إلى درجة ان احنا لَمَّا نحارب يمكن نحارب لوحدنا، ومااقدرش أعرف هل الجبهة الشرقية حتحارب أو ماتحاربش؟ .. يمكن هُمَّ كانوا فى القوات المسلحة تحت تفكير ان القوات الشرقية حتكون موجودة، ودى حتقسم قوات إسرائيل، أنا كان تفكيرى انه لأ، ممكن فى هذا الوقت.. فيه قوة كبيرة فى العالم اشتغلت .. فيه أمريكا .. أمريكا بتبقى قادرة انها تعمل، وتخلينا لوحدنا فى المعركة .

إذاً يجب أن تكون قواتنا المسلحة – من ناحية الحجم – قادرة انها تواجه إسرائيل. الواضح ان إسرائيل قواتها أكثر من قواتنا .. وطيرانها أكثر من طيراننا ... إلى آخر هذا الموضوع ، ومشينا فى سياسة ان احنا زودنا من قواتنا المسلحة. فى نفس الوقت أيضاً تكلمنا مع الاتحاد السوفييتى ، والكلام معاهم على أساس ان احنا لازم نواجه إسرائيل . هُمَّ قالوا الجبهة الشرقية ، وكان الرد نفس الشىء ، وعلى هذا الأساس اقتنعوا انهم يدونا أسلحة للقوات الإضافية .

ولكن الحقيقة فى كلامك .. كان موجود هنا أنتونى ناتنج الجمعة اللى فاتت، وقابلته .. وكان بيتكلم معايا، وبيقول لى : أنا ملاحظ أن دوركم النهارده بيتقلص بعد كدا ، وانكم مابتتكلّموش .. ماأصبحتوش المتكلمين باسم العالم العربى، زى ما كنتم قبل كده المتكلمين باسم العالم العربى.. فقلت له : والله احنا دلوقت وضعنا كالشخص اللى اتجرح .. قاعد لغاية جرحه ما يخف ، وأفضَّل النهارده كل واحد يكون مسئول عن نفسه .. اليمن مسئول عن نفسه .. والخليج مسئول عن نفسه ،

وماحدش يعتمد علينا. ولكن العملية هى مش وجود شخص بالذات هو اللى بيخللى مصر هى المتكلمة باسم الدول العربية .. لأ ، قبل الثورة أيضاً كانت مصر متكلمة باسم الدول العربية، والجامعة

العربية عملوها فى القاهرة، لأن ده دور مصر التاريخى منذ اعتبرت نفسها جزءاً من الأمة العربية. فالحقيقة هذا الموضوع هو قدرنا ودورنا، باعتبارنا احنا الشعب الموحد، والشعب الكبير، والدولة الكبيرة .

النقطة الثانية : الشعوب العربية الحقيقة موقفها منا موقف واضح، حتى شعب فلسطين ازاى تحدى اليهود، ومنع التجول بالهتاف للجمهورية العربية، يعنى ده بيبين انه قد تأخذ حكومة ما شيء ، ولكن الشعوب العربية هى فى طبيعتها عندها موقف أخلاقى، يتساوى مع الموقف الأخلاقى بتاعنا، وأنا بادِّى مثل : الحقيقة أنا يوم ما رحت السودان ماعَيِّنْتِش ميعاد الوصول، ووصلت فى المغرب .. وكانت الخرطوم كلها موجودة من الصبح قاعدة على الطريق، برضه ده فى الحقيقة موقف أخلاقى ، وطلعت مجلة أمريكية " نيوزويك " تقول : Hail to the Conquered .. يعنى بيحبوا المهزوم.. تحية للمهزوم .

برضه هذا الشعب العربى رغم اللى حصل والنكسة .. وكذا .. الحقيقة واقف معانا فى كل بلد عربى . حتى فى تونس بعتوا لى ، ووقفوا وتصدوا لبورقيبة، وبيحاكموا فيهم لغاية دلوقت .. بيحاكموا الطلبة . الحقيقة من الناحية الأخلاقية الشعب العربى – فى مجموعه وفى أغلبيته – عنده هذه الناحية الأخلاقية .

الناحية الثانية : الحقيقة برضه .. هل نقبل ان احنا نتفاهم على الجلاء عن سيناء، ونسيب القدس والضفة الغربية، وننهى حالة الحرب فى الوقت اللى تكون فيه بقية الأراضى العربية محتلة؟.. هل هذا الشعب يقبل أن تكون الضفة الغربية محتلة .. والقدس محتلة .. وهضبة جولان محتلة ، وهُمَّ يسيبوا لنا سيناء ؟ .. واحنا ننهى حالة الحرب ونقول إن احنا بننفذ قرار مجلس الأمن؟

النقطة الثانية اللى أنا بدى اقولها: احنا قلنا للملك حسين : تستطيع أن تتصرف. الحقيقة الملك حسين مش قادر طبعاً انه ينفصل عنا، لأنه هو فيه شبهات حواليه، ضياع هذه الشبهات بانه يكون ماشى جنبنا، وبيقول : احنا قبلنا هذا الموضوع، وقبلته مصر، وانه هو – الحقيقة – جه هنا وضغط علينا ضغط كبير جداً لنقبل بعض نقط وتعديلات .. واحنا قبلنا، وأنا على ثقة أن إسرائيل لن تنفذ هذا الكلام .. وأنا قلت له : إن إسرائيل لن تنفذ ، لأن إسرائيل عايزه معاهدة سلام .. هذا الكلام

ماهواش موجود فى قرار مجلس الأمن .. وقَبِلنا . وجِه مرة ثانية وقال : طيب .. وقَبِلنا، وكان بيقول لنا إنه خايف من انهيار الأوضاع فى الضفة الغربية .

دلوقت بان ان الأوضاع فى الضفة الغربية قوية، لدرجة ان إسرائيل منعت التجول فى جميع مدن الضفة الغربية. ولدرجة ان موشى ديان بيجيبهم .. بيجيب الناس القادة ويكلمهم، وأنا كانت جات لى رسالة برضه من القدس، انه جاب طوقان – اللى كان وزير خارجية – وفدوى طوقان الشاعرة وقال لهم إنه عاوز يتكلم معاهم فى الأدب، وبعدين اتكلم معاهم فى السلام ، وقال : هل عبد الناصر بيضمن

السلام لإسرائيل وأمنها؟.. اتصلوا بيه وشوفوا، وهُمَّ قالوا له إنهم مش أداة اتصال، إذا كان عايز يتصل .. يتصل بيارنج ، وقال لهم : ليه انتم بتكرهوا إسرائيل، وليه الشعر بتاع فدوى طوقان مُوَجَّه بهذا الشكل؟ .

فالحقيقة بيحاولوا بكل الوسائل، وباين انهم بيحاولوا بكل الطرق، وبكل الإغراءات. بل بالعكس هُمَّ بالنسبة للضفة الغربية .. يوم ماانفجرت القنابل فى تل أبيب .. وفى القدس، صَدّوا الإسرائيليين عن انهم ياخدوا عمل معادى للعرب، علشان مايخلقوش هذه العملية بين العرب وإسرائيل .

فى الحقيقة الناحية الأخلاقية – هى أساساً – باعتبر أنها قدرنا، وان احنا ملتزمين بها . وبعدين فيه حاجة .. ماهى الدول العربية مادخلتش الحرب إلاّ بعد ما إسرائيل اعتدت علينا، وده اللى حصل بعد ٥ يونيو .. العدوان أساساً كان على مصر .

أى أسئلة ثانية؟

الدكتورة / حكمت أبوزيد :

بعد التعبير الصادق الذى تفضل به السيد الرئيس، فإنى أعتقد أننا كشعب على استعداد لأن نصبح ٢٠ مليوناً بدلاً من ٣٠ ، وذلك فى سبيل معركة التحرير والنصر .. وما بعد النصر، وإنى أرى أنه لكى تكتمل صورة الموقف العربى، أن يتفضل السيد الرئيس ويحدثنا عن الكتاب الأخير الذى أصدره الملك حسين، حيث إنه يحمل السم فى العسل. وأرجو أيضاً أن يزيدنا سيادته إيضاحاً عن موقف حكومة الجزائر من طائرة شركة العال الإسرائيلية ، لأن هذين الموضوعين يكملان لنا صورة الموقف العربى، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو بالنسبة للكتاب أنا ماقريتوش .. أنا قريت بعض تعليقات عن الكتاب، ولكن اللى أنا بدى اقوله : إن الملك حسين .. هو الملك حسين، ماتغيرش ، يعنى ده موضوع لازم نعرفه، واحنا ظروف المرحلة اللى احنا فيها لازم نِلِمّ نفسنا مع كل الناس .. مع الملك حسين .. ومع الملك فيصل .. وحتى مع بورقيبة .. واحنا بورقيبة بيشتمنا كل يوم .. واحنا مابنردش عليه ، هذه المرحلة تستدعى منا ان احنا نبذل جهد كبير جداً، لنعبىء بكل وسيلة من الوسائل الطاقة العربية ولا نفتتها، ولا نكون سبب فى تفتيتها .

فيه كتاب تانى طلَّعه سعد جمعة، أنا عرفت – عن كتاب سعد جمعة – ان فيه أكاذيب كثيرة. برضه كتاب الملك حسين أنا ماقريتوش، لكن سمعت ان فيه بعض حاجات، مااعرفش الحقيقة هذه الحاجات .

بالنسبة للجزائر .. احنا عندنا هنا لواء جزائرى موجود مع قواتنا فى القناة، اللى هُمَّ بعتوه فى المراحل الأولى .. بعدين لَمَّا كان الفريق فوزى هناك، هُمَّ اتفقوا على انهم حيبعتوا لنا أسلحة، وجرارات، ومدافع ذاتية الحركة، وسرب طيارات، وافقوا على انهم يبعتوا لنا كل الحاجات اللى احنا طلبناها، وأظن يمكن أول شحنة حتصل قريباً .. يعنى استجابوا .

ولَمَّا كان هناك الأخ لبيب شقير واتكلم معهم فى الموضوع، هُمَّ مستعدين انهم يمشوا معنا، وهُمَّ قالوا : لَمَّا نيجى ندخل المعركة .. هُمَّ مستعدين يبعتوا كل القوات الجزائرية لتشترك معنا . يمكن الحقيقة فى الأول كانوا متضايقين، لأن احنا قبلنا وقف القتال .

بالنسبة لموضوع الطيارة .. الحقيقة هذا الموضوع حساس، وحصل توسط من إيطاليا – وقرينا عن هذا الكلام فى الجرائد – حيفرجوا عن الركاب، وحيفرج عن عدد مماثل لهم من الفدائيين، وأنا مااعرفش الحقيقة تفاصيل هذا الموضوع ، وبرضه أنا فى رأيى مانحاولش ان احنا نحرج الجزائر بأى شكل من الأشكال .

طبعاً تهديد اتحاد الطيارين أنه يقاطع الجزائر والطيارات الجزائرية، ده برضه موضوع له اعتباره، ولكن برضه فى رأيى ما نحاولش بأى وسيلة من الوسائل ان احنا نشكك فى الجزائر ، أو ان احنا نحرج الجزائر .

السيد / أحمد عبد السلام حبشى :

أرجو أن يتفضل السيد الرئيس ويقدم لنا إيضاحات عن واقعة نجع حمادى ، حيث إن إسرائيل قد ادعت أن طائرة هليكوبتر قد قامت بنقل بعض جنودها إلى الأرض المصرية، وقاموا بنسف محطة المحولات الكهربائية، وإيقاع بعض الخسائر فى كوبرى نجع حمادى. إن الرأى العام يتساءل عن هذا الموضوع، لذلك نحب أن نتزود بإيضاحات عن هذا الموضوع، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ الحقيقة بالنسبة لموضوع نجع حمادى، إسرائيل قالت كلام.. واحنا قلنا كلام، هُمَّ يقصدوا بهذا الناحية المعنوية عندنا، واحنا أيضاً بنقصد بهذا الناحية المعنوية عندنا، يعنى هُمَّ بيقولوا : لأ .. ماكانتش

غارة جوية .. ليه؟ .. لأن احنا الحقيقة لَمَّا نثبت انها غارة جوية ، معنى هذا ان احنا بندخل فى ميدان جديد، لأن احنا نستطيع أن نقوم بغارة جوية على إسرائيل .

الحقيقة بقى تفصيلات هذه المواضيع، مافيش داعى ان احنا ندخل فيها، حتى فى مجالس الوزراء مابيدخلوش فى التفصيلات بالنسبة لمثل هذه المواضيع .. ليه ؟ يعنى فى أى مجلس وزراء بيعملوا مجلس حرب، وهو ده اللى بيدخل فى تفصيلات هذه المواضيع .

وفى البرلمانات حتى لَمَّا بيسألوا عن هذه المواضيع . ونفتكر حتى فى أيام حرب السويس .. لَمَّا كانوا بيسألوا إيدن فى البرلمان، كان بيقول : إن هذا الكلام بيمس سلامة قواتنا .. وبيمس خططنا الاستراتيجية . الحقيقة احنا بنقول : إنه حصل هجوم على قنا ونجع حمادى ، وحصل استخدام طيران فى هذه العملية، وبهذا بنقول : إن احنا نستطيع أن نقوم بنفس العمل بالنسبة لإسرائيل ، مافيش داعى ان احنا ندخل فى التفصيلات .. ازاى انضرب ده .. وازاى انضرب ده .

السيد / فريد عبد الكريم :

أود أن أعود إلى النقطة الخاصة بتمسكنا بضرورة إيجاد حل للقضية من كافة النواحى، سواء المتعلقة بسيناء ، أو مرتفعات الجولان، أو القدس ، أو الضفة الغربية .. فموقفنا لا يتعلق فقط بالناحية الأخلاقية، بل يتعلق أيضاً بالمصلحة العامة، فالقضية بالنسبة لنا لها وجه مصرى ووجه عربى، وكل منهما يرتبط بالآخر ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فلو أننا قبلنا انسحاب إسرائيل من سيناء، واتخذنا موقفاً سلبياً إزاء القدس، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان .. لكانت نتيجة ذلك أن نسقط عربياً، وسقوطنا عربياً معناه أن شعار الوحدة العربية الذى نرفعه شعار زائف، قصدنا به تحقيق مصلحة ذاتية، وبذلك نساعد أعداءنا على بلبلة الأفكار وزعزعة الثقة فى مواقفنا العربية الوطنية، لأنهم سيفسرونها على أنها مجرد تصرفات غير واقعية ، وقد عانينا من هذا الكثير .

فى رأيى أن موقفنا أخلاقى، ووجدانى، وعربى .. وفى نفس الوقت يرتبط بمصلحة الجمهورية العربية المتحدة، ولهذا أرى أن يكون موقفنا موقفاً متسقاً مع موقف باقى الدول العربية، لأنه إذا تخلينا عن العرب – فى هذا الوقت بالذات، وهذه الظروف – لن تتمكن الجمهورية العربية من الاستمرار فى قيادتها للقضية العربية. ولقد أردت أن أؤكد على هذا الموضوع حتى نذهب للجماهير بفكر موحد، فنقطع السبيل أمام أى محاولة للبلبلة تتعلق بهذا الموضوع، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هو اللى أنا قلته فى هذا الموضوع كان رد محمود رياض على راسك ، فقال له : " أخلاقى" لو قال له : "وحدة عربية" ومش فاهم ايه، طبعاً المواضيع دى كلها احنا عارفينها ، لكن رد رياض على راسك

قال له : إن الموضوع ده اللى انت بتطلبه منى، ان احنا نِفْصِل قضيتنا عن قضية باقى الدول العربية، يبقى موقف لا أخلاقى . ده رد رياض على راسك، أما باقى العوامل فهى عوامل معروفة .

السيد / فهمى منصور يوسف على :

أود الاستفسار عن بعض الأمور التى تتعلق بالجيش الشعبى.. من ناحية نوعية الأشخاص الذين سيقومون بحراسة المنشآت. وفى تصورى أن الجيش الشعبى سيتولاه من الناحية العسكرية أفراد من الشعب .. فما نوعيتهم؟

فى رأيى أن الأشخاص الذين سيكلفون بهذا الأمر – الهام جداً – لا بد أن يكونوا على مستوى كبير من الوعى، حتى يقدروا أهمية العمل الذى سيناط بهم، بمعنى أنهم لا بد أن يكونوا على درجة كبيرة من الثقافة، والوعى، وتقدير مسئولية هذه المواقف .. فمن أين نأتى بهؤلاء الأشخاص؟

إنى أرى أن الخريجين الذين تتولى الدولة تعيينهم سنوياً، يمكن أن يكونوا المصدر الصالح لهؤلاء الأشخاص الذين يقومون بهذه المهمة، وطبيعى أن جزءاً من هؤلاء يجند، ولا داعى لمناقشة هذا الأمر،

لأنهم سيعملون فى ميدان القتال الفعلى . أما الخريجون الذين يتم تعيينهم فيمكن الاستعانة ببعضهم، فالمكتب الذى يعمل به ١٠ خريجين، يمكن أن يختار من بينهم العناصر القادرة على حمل السلاح لتنخرط فى الجيش الشعبى، ويقوم الباقى بعمل المكتب. وأرى أن فى هذا تخفيفاً للأعباء المالية، لأنهم جميعاً يتقاضون مرتباتهم من الدولة، ومن ثم لن يضيفوا أعباء مالية جديدة .

هل كل الذين سينخرطون فى الجيش الشعبى سيعملون على المدافع المضادة للطائرات؟ طبيعى لا، لأن من يعمل على هذه المدافع – فى رأيى – يحتاج إلى دراسة كافية فى هذه الناحية. أما بخصوص الأسلحة الخفيفة فإنى لا أعرف الوضع بالنسبة لها ، لذلك أرجو أن يتفضل السيد الرئيس بالإيضاح، وشكراً .

السيد/ الرئيس :

هُوَّ احنا فى اجتماع مجلس الوزراء الأخير اتكلمنا فى هذا الموضوع، وقلنا : الأساس لتكوين الجيش الشعبى هو : الوعى .. والفكرة.. والعقيدة. وبالنسبة لتكوين الجيش فى فيتنام، أساساً اتكونت خلايا بفكرة وعقيدة، وبعدين فضل يكبر الجيش ده من عدد قليل جداً .. لغاية النهارده ما هزم أمريكا .

احنا الحقيقة مااحناش عايزين نتحمل مصاريف تانية، لأن ميزانية الجيش السنة دى حوالى ٣٠٠ مليون جنيه .. الحقيقة مش عايزين نتحمل مصاريف، ولهذا العملية هى عملية تطوع .. كل واحد فى المحافظة بتاعته فيه مجلس دفاع .

السؤال الحقيقة اللى تسأله لنفسك كعضو مثلاً : حتدى السلاح لمين؟.. وده برضه سؤال قلناه، السلاح حنحطه فى إيدين مين؟ أولاً لازم نحطه فى إيدين عناصر موالية للثورة والبلد، ولا نضعه فى يد عناصر مضادة، وبعدين لازم حنبتدى بداية صغيرة .. مش حنبتدى بداية كبيرة، حنعمل مركز تدريب فى كل محافظة، حنبتدى بأسلحة صغيرة، ورشاشات صغيرة .. وأنا طلبت انهم يدّو لكل فصيلة رشاش متوسط، وده ينفع فى الضرب ضد الطيران الواطى، أو ضد الهليكوبتر، أو حاجات بهذا الشكل، وبعدين كل ماحتيجى لنا أسلحة حنوزعها .

الحقيقة بالنسبة للأسلحة المضادة للطيارات ، احنا لسّه عايزين أسلحة مضادة للطيارات ، علشان المنطقة ما بين بنى سويف وأسوان، وقررنا ان احنا نعمل قوة تتحرك يوم هنا .. ويوم هنا.. ويوم هنا،

بحيث إنه فى إسرائيل مايبقوش عارفين أى يوم القوة دى موجودة فين، لأنهم مابيعملوش عملية إلاّ إذا كانوا متأكدين منها تأكد كامل .

الحقيقة الجيش لازم بيكون جيش محلى فى كل حتة .. وفى كل محافظة ، وحييجى الجيش حيبقى واخد مسئولية حوالى ١٧ منشأة، الباقى بقى عندنا – حيطلع فى المحافظات – عشرات ومئات المنشآت. بالتدريب بنعمل دفاع عنها، وبعدين بنعمل وقاية .. حتى – إن شاء الله – بنعمل وقاية ترابية، وبعدين إذا اتوجدت أسلاك شايكة بنعمل.. لأن الدفاع مابيتمش فى يوم وليلة، ولكن بيتم فى وقت طويل شوية ، وبعدين مراكز التدريب حتدرب الناس .. والحقيقة الناس دول لازم يتدربوا كل يوم، فى وقت غير الوقت اللى بياخدوا فيه الحراسة، لأن الحراسة لازم حتكون على نوبات متعددة .

ولكن الحقيقة احنا مش عايزين نعمل جيش شعبى ، وننقل ناس من القاهرة لسوهاج، لأ .. عايزين الناس اللى فى سوهاج هُمَّ اللى يدافعوا عن سوهاج، وانتم بتبتدوا باختيار الناس المتعلمين الفاهمين، وبتعملوا لهم توعية فى كل النواحى، وبالتدريب بنزود الناس كل شهر. وأظن فيه خطة يوم الخميس ان حيكون فيه اجتماع وزير الحربية والداخلية والحكم المحلى مع المحافظين .. وأظن مع سكرتيرى الاتحاد ، وبتعملوا اجتماع تانى ، حتبحث فيه كل هذه الموضوعات، أى حاجة فى هذه الموضوعات .

(لم تقدم استفسارات أخرى) .

(وبعد أن انتهى السيد الرئيس من مناقشة الموقف السياسى والعسكرى، انتقل إلى البند الثالث الخاص بمجلس الأمة) .

السيد / الرئيس :

جدول الأعمال .. مناقشة موقف مجلس الأمة، والحقيقة احنا بحثنا فى اللجنة التنفيذية العليا موقف مجلس الأمة، وكان بُحِث هنا – فى الاجتماعات الأولى – موقف مجلس الأمة بالنسبة للاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية ، وقيل من بعض السادة الموجودين : إنه يجب أن الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية تكون لهما السيطرة بالنسبة لمجلس الأمة .

هذا موضوع الحقيقة حنبحثه فى المستقبل .. كيف تكون لنا السيطرة بالنسبة لمجلس الأمة؟

بحثنا – الحقيقة – فى اللجنة التنفيذية العليا للموضوع كان بيقول : هل ندعو المجلس إلى الانعقاد؟ .. واحنا لازم ندعوه – أظن – فى يوم ١٤ [نوفمبر الحالى] .. أو بنحل المجلس ، ودى من سلطة رئيس الجمهورية .. ووصلنا إلى رأى، حيشرحه بالتفصيل الأخ ضياء داود . ولكن الرأى ، أن عودة المجلس فى الوقت الحالى قد يوجد صراع كبير بين المجلس والاتحاد الاشتراكى، خصوصاً فى الفترة اللى فاتت كان فيه باستمرار صراعات وانقسامات سببت ضعف كبير فى الجبهة الداخلية .

أترك الكلمة الآن للأخ ضياء الدين داود .

السيد / ضياء الدين داود :

بالنسبة لموقف مجلس الأمة – من الناحية الدستورية – أود أن أقول : إنه بالرجوع إلى المادة (٥١) من الدستور نجد أن هذه المادة تقضى بأن:" تنتهى مدة المجلس الطبيعية بعد خمس سنوات"، أى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩، وطبقاً للدستور أيضاً فإنه يجب أن تجرى الانتخابات قبل نهاية المجلس بشهرين، بمعنى أنه يجب أن تجرى الانتخابات لمجلس جديد فى مدة ابتداءً من ٢٦ يناير، ويجب فى هذه الحالة .. طبقاً للمادة (٥٥) من الدستور أيضاً : " أن يدعى المجلس قبل الخميس الثانى من نوفمبر " ، أى قبل ١٤ نوفمبر .

ولو تصورنا أن المجلس سيظل منعقداً حتى نهاية مدته التى تنتهى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ ، وقلنا : إنه سيدعى إلى الانعقاد فى ١٤ نوفمبر، فمعنى هذا، أنه سينعقد اعتباراً من ١٤ نوفمبر – وهو موعد الدعوة والانعقاد – إلى بداية عملية الانتخابات التى ستبدأ فى ٢٦ يناير، وبهذا يستمر عمله لمدة شهرين

أو أقل قليلاً، وهذه هى المدة المتيسر عقده فيها . ومن الطبيعى أنه خلال هذه الفترة، لن يتسنى له أن يؤدى أى دور فعال بالنسبة للمهمة المنوطة به .. وفى نفس الوقت لو صدر قرار بحل المجلس قبل ميعاد دعوته إلى الانعقاد فى ١٤ نوفمبر، فإن الانتخابات ستجرى خلال ٦٠ يوماً، أى فى شهر يناير أيضاً. وسواء بقى المجلس أو حُلَّ اليوم فلابد من إجراء الانتخابات فى يناير، ولكن لو دعى اليوم إلى الانعقاد ، فلن يتسنى له تأدية أى دور، لأنه سيظل لغاية يناير ، ثم تجرى الانتخابات فى يناير، وتكون المدة فى هذه الحالة غير مجدية للعمل الذى يؤديه المجلس .

وبذلك فإن الاقتراح المعروض هو : أن يُصْدَر قرار بحل المجلس فى منتصف نوفمبر الحالى ، أى فى ١٣ أو ١٤ منه، ويُدعى لانتخابات مجلس جديد فى الميعاد الذى حدده الدستور.. وهذا وضع طبيعى

بالنسبة لمجريات الأمور جميعها ، وهى أنه حدثت عدة تغييرات خلال المدة التالية ليونيو سنة ١٩٦٧ : تغيير فى الوزارة .. وتغيير فى الاتحاد الاشتراكى. ومجلس الأمة نفسه دعا فى جلسته فى ١٩٦٧/٦/١٠ إلى ضرورة إعادة البناء فى كافة نواحى البلد. هذا بالإضافة إلى أن بيان ٣٠ مارس .. حين عَدَّدَ كثيراً من التغييرات، أشار بالنسبة إلى مجلس الأمة، إلى أنه قارب نهايته، فإنه يصبح من الطبيعى اليوم، استجابة لما ألمح إليه بيان ٣٠ مارس – وقد قارب المجلس على نهايته – واستجابة للواقع الذى يحتم علينا مواجهته بموقف محدد، أن ينتهى المجلس ويدعى لانتخابات مجلس جديد، وشكراً .

السيد / جمال أحمد سعد :

إننى كعضو فى مجلس الأمة، أؤيد الحل، لأنه لو اجتمع المجلس ودعى إلى الانعقاد لا أعتقد أن هناك وقتاً ليمارس فيه عمله، فقد تعود المجلس ألاّ يؤدى عملاً فى شهر رمضان . وفى تصورى أنه بعد عودته إلى الانعقاد لن يكون هناك وقت لممارسة عمله ، لذلك أرى أن الوضع الطبيعى – واستكمالاً للتشكيلات والتجديد والتغيير الذى تم فى كافة الأنشطة – يحتم ضرورة حل المجلس قبل موعد الدعوة الثابت لانعقاده، حتى تستكمل الصورة التى طالب بها الشعب فى إحداث تغييرات . وفى نفس الوقت فإننا نكسب الوقت فى إجراء انتخابات جديدة، خاصة أنه لن يحدث أى تغيير فى المواعيد المحددة دستورياً، إذ ستتم عملية الانتخابات فى مواعيدها، ويكون هناك مجلس جديد، ويمكن أن تتم مناقشة كيفية ربط هذا المجلس بالاتحاد الاشتراكى، لنتجنب الصراعات التى قد تقوم بين مراكز القوى مرة أخرى .. وهذه ضرورة . ولذلك فإننى أؤيد قرار حل المجلس الحالى .

السيد / فريد زكى حشيش :

بالإضافة إلى ما قاله كل من : السيد ضياء الدين داود، والسيد جمال سعد فيما يتعلق بالوجهة الدستورية، ومن ناحية أنه قد جرى العرف بألاَّ يعمل المجلس فى شهر رمضان، أود أن أقول : إننى كعضو مجلس أمة يمكننى أن أعطى صورة أوضح فى هذا الشأن، فكثير من أعضاء مجلس الأمة لم يُوَفَّقوا فى الوصول إلى قيادات العمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى، وهناك مثل حى على ذلك حدث فى محافظة الدقهلية، حيث لم ينجح فيها سوى ٢ من ٢٢ . وإننى لا أتصور أن أناساً فقدوا شعبيتهم – أو على الأقل فقدوا ثقة دوائرهم التى يمثلونها– أن يستمروا فى تمثيل الشعب

بمجلس الأمة. بل وأكثر من هذا ، فإن البعض من أعضاء المجلس مبعدون من الاتحاد الاشتراكى ..كان قد وقف منهم موقفاً مضاداً، وبالتالى فعندما يعود المجلس إلى الانعقاد فى ١٤ نوفمبر، فإننى أتصور من الآن أنه ستكون هناك ثورة مضادة داخل المجلس، بغية النيل من الاتحاد الاشتراكى، لأنهم سيقفون منه موقفاً مضاداً .

وأكثر من هذا، فقد تعودنا فى الأيام الأخيرة، ما قبل النكسة – والسيد رئيس مجلس الأمة موجود – أن تعقد جلسات مجلس الأمة بعد مواعيدها، لأن العدد القانونى لعقد المجلس لم يكن ليكتمل فى المواعيد المحددة .

حقيقة أن المجلس قد أدى دوراً فى وقت ما، ولكننى أتصور أن بقاء المجلس بهذا الوضع غير مستقر ويجب حله. ولذلك أرجو ألاّ يصدر السيد الرئيس قرار حل المجلس إلاّ بناء على موافقة اللجنة المركزية .

إننا لا زلنا نقول هنا : إننا نعبر عن رأى الشعب ، لأننا جئنا إلى هنا نتيجة لآخر انتخابات أجريت، وعلى هذا الأساس أقول : إن الشعب يرى فى صورة بقاء المجلس ما يخالف الواقع، خصوصاً أنه قد آلمنى أن الطلبة والعمال كانوا يطالبون فى هتافاتهم التى كانوا يرددونها فى المظاهرات – التى قاموا بها فى ٢١ فبراير الماضى – بحل مجلس الأمة . فضلاً عن أن بقاء المجلس بعد صدور بيان ٣٠مارس يعتبر مخالفة لما ورد فى هذا البيان ، ولذلك يتعين حل هذا المجلس ، وإذا ما وافقت اللجنة المركزية على ذلك، أرجو أن نطلب من سيادة الرئيس حل المجلس القائم، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوَّ طبعاً دستورياً حل المجلس من سلطة رئيس الجمهورية، لكن أنا وجدت من اللازم ان أنا آخذ موافقة اللجنة المركزية، على أساس أنها دلوقت هِيَّ تمثل الحزب أو التنظيم السياسى، فمن الطبيعى بعد

طرح الموضوع على اللجنة المركزية، مااحناش الغرض بس مناقشة الموضوع، لأ .. لن يُحَلّ المجلس إلاّ إذا وافقتم على حل المجلس .

وفى الحقيقة أنا مايضايقنيش شيء فى انعقاد المجلس، أنا باعتبر – بصرف النظر عن جميع الاعتبارات كلها – أنا باعتبر ان المجلس اشتغل كويس الحقيقة .. والمجلس ظُلِم فى الحملة اللى حصلت عليه .

الحقيقة كون المجلس بينعقد بالليل فالجرايد مابتنشرش الكلام، لأن الجرايد بتنطبع من الساعة ٩ ، الكلام اللى بيحصل ويطلع ثانى يوم كلمتين عن المجلس .. ويعنى أنا يمكن استمعت إلى الكثير من جلسات المجلس ، وكان فيه مناقشات .

النقطة الثانية : ان فيه بعض أعضاء المجلس ، كانوا بيطلعوا بره ، وبيقولوا إن احنا مضغوط علينا، وإن احنا ممنوعين من الكلام.. وأنور السادات ضاغط علينا ... إلى آخر هذا الكلام، دول كانوا بيقولوا هذا الكلام كحجة ، لأن هُمَّ ماكانوش بيطلبوا الكلام، ماحدش طلب استجواب، إلاَّ أظن عبد الشافى بتاع البحيرة مرة طلب استجواب، وكلِّمه أنور السادات على هذا، وقال له : إنه استجواب نتيجة مواضيع شخصية، أو كلام بهذا الشكل .

الحقيقة المجلس قام بدوره، واللجان قامت بدورها، يمكن ماكانش كل الناس بيحضروا. وأنا – الحقيقة – اللى يقلقنى شيء .. فى الفترة اللى فاتت كان فيه صراع كبير بين المجلس والاتحاد .. بعض النواب بتوع مجلس الأمة بيقولوا الاتحاد مانعهم وعامل كذا .. وأشوف بتوع الاتحاد يقولوا: مجلس الأمة كذا. وبعدين جينا أخدنا قرار ان أعضاء مجلس الأمة ينضموا إلى الاتحاد فى اللجان، علشان نمنع هذا التناقض. الحقيقة ده بيضرنا ضرر بالغ .. استمرار هذا الموقف ، وحتى إذا حلينا وابتدينا نعمل مجلس جديد .. لازم نفكر ازاى المجلس مايُهْدَمش فيه الاتحاد الاشتراكى ؟ وتبقى العملية هىّ صراع على النفوذ فى المحافظات وفى الدواير الانتخابية .

النقطة الأساسية اللى تقلقنى فى حالة عودة المجلس، ان المجلس إذا رجع يوم ١٤ نوفمبر، على ديسمبر حياخد أجازة وحيروَّح .. يمكن فى رمضان مش حينعقد . وبعدين لازم قبل ٢٤ أو ٢٦ مارس بشهرين .. لازم نعلن دعوة الانتخابات وميعاد الانتخابات، وكل واحد حيطلع يروح دايرته، وحيسيب المجلس علشان يدور على دوره فى الانتخابات الجديدة .

السيد / عويس محمدين عويس :

بالنسبة لطلب حل مجلس الأمة أقول: إن هذا يتمشى مع بيان ٣٠ مارس، بالإضافة إلى الأسباب الوجيهة التى أبدتها اللجنة التنفيذية، أضيف إلى ذلك أن بعض الأعضاء - كما قال الأخ فريد حشيش - ربما ثلاثة أرباع الأعضاء فى محافظة الدقهلية لم يوفقوا فى انتخابات الوحدات الأساسية،

ومن ثم فقدوا دوائرهم. كما أن معظم الأعضاء قد فقدوا صفتهم بعد التعريف الجديد للعامل وأصبحوا فئات. وهذا من بين الأسباب التى تحتم حل مجلس الأمة .

وإذاً فإن مجلس الأمة سيدعى إلى الانعقاد فى ١٤ نوفمبر، فمن الطبيعى - كما قال السيد الرئيس ، ونحن نعلم ذلك، وقد عانينا الكثير فى محافظة الدقهلية من الصراعات التى كانت موجودة بين أعضاء مجلس الأمة وبين أعضاء المكاتب التنفيذية، حتى بعد تعيينهم أعضاء فى المكاتب التنفيذية ، كانت الصراعات أكثر وأقوى مما لو كانوا خارج هذه المكاتب - أقول: ومن الطبيعى أنه لو دعى مجلس الأمة فى ظل اللجنة المركزية فستظهر صراعات نحن فى غنى عنها .

لذلك أرى الموافقة على حل مجلس الأمة، لعدم الحاجة إليه فى الوقت الحالى، على أن تجرى الانتخابات فى موعدها المحدد .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

فى الحقيقة أن هذه القضية تعتبر منتهية الآن ، ولكن الذى أفكر فيه هو : وجود مجلس أمة لا يدخل فى صراعات .. ويحنى رأسه للخط السياسى .. وينبثق عن التنظيم السياسى .. ويكون إيمانه إيماناً عميقاً، لأن الكلام الذى نسمعه الآن لا وجود له فى أى نظام فى جميع أنحاء العالم، ولو استمع إلينا أحد بأن هناك صراعات نشبت بمواقع فى مجلس الأمة وفى التنظيم السياسى الأم، فهذه مسألة على درجة كبيرة من الخطورة. ولذلك يجب أن نفكر - على مستوى اللجنة المركزية- فى الطريقة وفى الخطوط السياسية العريضة التى تحكم مجلس الأمة المقبل، بحيث يكون ولاؤه ولاءً عميقاً للخط السياسى الذى نؤمن به، وتكون مهمته تعميق هذا الخط. وفى رأيى أن هذا الإيمان وذاك التعميق يجب أن يكونا موجودين لدى كافة السلطات، سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية ، أم أى سلطة أخرى من سلطات الدولة. ولذلك أرى أن هذه القضية قضية منتهية .

السيد / الرئيس :

طبعاً بالنسبة لهذا الموضوع.. الحقيقة احنا مختلفين عن العالم كله فى هذا الموضوع، فبالنسبة للدول الشرقية، اللجنة المركزية لها الوضع الأول، وبتدعى باستمرار لاتخاذ القرارات الحاسمة ، ومثال معروف : قبل الاتحاد السوفيتى ما يدخل تشيكوسلوفاكيا، دعا اللجنة المركزية فى نفس اليوم ،

وأخذ منهم موافقة على هذا الإجراء .. مادعاش مجلس السوفييت الأعلى، فى هذا الوضع بقى .. تبقى – الحقيقة – الأسئلة والمناقشات كلها بتجرى فى داخل اللجنة المركزية بطريقة سرية، والسياسات، والموافقة على السياسات، وبعد كده بيعلنوا كل واحد .. يعنى بيعلنوا اللى عايزين يعلنوه، وبيخلُّوا سر اللى عايزين يخلوه .

ومجلس الأمة بيجتمع فى السنة ٣ أيام، عندهم البريزيديوم .. اللى هُوَّ مجلس رياسته – الموجود باستمرار – بيصدر القوانين والحاجات المطلوبة من مجلس الأمة .. هُوَّ بيجتمع مرتين فى السنة .. كل مرة يومين أو ثلاثة، بيصدق على هذه القرارات .. وبيصدق على الميزانية ويمشى .

بالنسبة للغرب – بقى– الوضع فيه مختلف، مثلاً: نمسك حزب العمال [البريطانى] .. حزب العمال عنده لجنة تنفيذية، وهو فى هذا يمكن مختلف فى تنظيمه عن حزب المحافظين ، ولكن السلطة العليا هى الهيئة البرلمانية لحزب العمال .. يعنى الهيئة البرلمانية بيقعد معاها رئيس الوزراء والحكومة.. والهيئة البرلمانية للحزب بتاخد رأيها بالأغلبية ، ومفروض ان الأقلية تلتزم وتصوت فى داخل البرلمان بالرأى اللى تشوفه، بما فى هذا رئيس الحكومة.. بيبقى معاه أغلبية اللجنة البرلمانية، وبهذا يمشِّى سياسته، لأن هُمَّ اللى منتخبينه كزعيم للحزب، مافيش بقى هناك لجنة مركزية .

احنا الحقيقة واخدين دلوقت بصورة تجمع بين هذا وذاك ، عندنا اللجنة المركزية بتنعقد مرة كل ٦ أشهر حسب القانون أو حين يطلب ذلك، فى نفس الوقت عندنا برلمان ماشى على الطريقة "ليبرال" .. اللى هى الطريقة الغربية. وفى رأيى ان احنا لا نستطيع أن نقيد من وضع البرلمان الموجود.. لأن هذه الصورة عادية. وفى رأيى انه بالنسبة للدول الشرقية حتتطور الأمور فيها، بحيث إنه لازم يبقى فيها برلمان بهذا الشكل. لكن كيف يكون هناك التزام حزبى؟ يعنى فيه حاجات نلتزم بها. لَمَّا نبص مثلاً للأحزاب فى بريطانيا : حزب العمال ، أو حزب المحافظين .. فيه حاجات بيبقى ملتزم بها الحزب، وفيه مواضيع بيقولوا : كل واحد حر يصوت زى ماهو عايز فى هذه المواضيع .

كيف نلتزم؟ الحقيقة فى البرلمان اللى فات أنا باقول كان عندنا حوالى ٣٦٠ حزب ، لأن كل واحد كان بيشتغل لوحده، وده بييجى ويسمع كلام من فلان ، أو كلام من علان، بينفعل ويتكلم، أو واحد بيؤثر على مجموعة من الأعضاء وبياخدهم ويقول: تعالوا نتصدى ... إلىآخر هذا الموضوع، وبعدين

بيختلف الوضع عن الحزب، بيبقى فيه لجان بتدرس : مواضيع الدفاع .. مواضيع خارجيه .. مواضيع داخلية، وبالنسبة لأعضاء البرلمان بتبقى وراهم دراسات ، وبيبقى المتكلم باسم

الحزب .. هُوَّ اللى بيتكلِّم باسم الحزب فى الدفاع .. هُوَّ اللى بيتكلم فى الشئون الخارجية .. هُوَّ اللى بيتكلم فى الشئون الداخلية، يعنى مش كل الناس هِيَّ اللى بتتكلم ، مش ضرورى كل الأعضاء هُمَّ اللى بيتكلموا .. إلاّ إذا وحد سأل سؤال .

الحقيقة احنا عايزين اللجنة السياسية .. وأى حد من الأعضاء الموجودين يحب ينضم إليها، ويبحثوا لنا فى أسرع وقت الكلام اللى قاله الأخ، ازاى نربط المجلس بالاتحاد الاشتراكى، أو باللجنة المركزية ؟

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

ما من شك أن المجلس أصبح مرفوضاً من الجماهير بسبب ظروفه الموضوعية التى تنبع من داخله ، ولكن برغم هذا، فإن الإنصاف يفرض علينا أن نقر بأن المجلس قد أدى دوره بقدر ما أتيح له، وبقدر ما مكنته الظروف التى مضت حتى الآن .

نأتى بعد هذا إلى قضية يثور حولها نقاش خارج القاعة، خاصة بعد أن أشار بعض المتحدثين إلى أن ثمة مناقشة سوف تدور حول وضع مجلس الأمة، هذه القضية تتجسد فى سؤال تطرحه الجماهير، وهو : هل الظرف الذى نعيشه – بما فيه من مشاكل ومحاذير – يسمح بإجراء انتخابات أخرى، بينما تأثيرات الانتخابات التى لم يمر عليها أكثر من ٤ شهور ما زالت قائمة وخاصة فى الريف ؟ هذا هو السؤال الذى يجب أن نتناوله هنا بالمناقشة . وماذا يضر لو أن قرار الرئيس بالمدّ أُتُّخِذ ؟ وهذا من سلطة رئيس الجمهورية دستورياً، ثم نظراً للظروف الحالية، ووفقاً للقاعدة الفقهية التى تقول : " الضرورات تبيح المحظورات " ، يُتَّخذ قرار بإرجاء إجراء الانتخابات إلى أن تزول الظروف الاستثنائية، وإلى أن نتمكن – بمشيئة الله – من إزالة آثار العدوان .

إن فى بيان ٣٠ مارس السند والحجة لهذا، وعندما تحدث البيان عن الدستور قال بأن تقوم اللجنة المركزية بإعداد مشروع الدستور إذا فوضت بذلك من المؤتمر القومى العام، وبحيث يكون جاهزاً للعرض على الشعب للاستفتاء بعد إزالة آثار العدوان، ثم تجرى انتخابات لمجلس الأمة ، وانتخابات لرئاسة الجمهورية .

ونحن هنا نستطيع أن نتكلم فى المشروعية ، فيما لو أجريت انتخابات لمجلس أمة جديد فى شهر يناير المقبل، وقد نتمكن تحت ظرف أو آخر من إزالة آثار العدوان بعد انعقاده بشهر، أو بشهرين، أو

ستة شهور ، ثم يطرح للاستفتاء مشروع الدستور الجديد، الذى يجب على اللجنة المركزية أن تبدأ فى إعداده فعلاً .. فهل فى هذه الحالة نعود مرة أخرى إلى إجراء انتخابات لمجلس الأمة ، ولم تمر إلاّ فترة قصيرة على انتخابات المجلس الجديد؟ هذا السؤال يجب أن نقدم إجابة مقنعة عنه إلى الجماهير. ولقد قلتم سيادتكم فى خطاب لكم بالمنصورة – قبل موعد الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس – إن البلاد يجب ألاّ تبقى دون مجلس أمة تحت أى ظرف من الظروف. وقد تضمن بيان ٣٠ مارس المبرر لإجراء الاستفتاء وانتخابات الاتحاد الاشتراكى، وقيل : إن هناك دولاً تعيش فى حرب مثل فيتنام الجنوبية، وتجرى فيها الانتخابات، بينما المعارك تدور على قدم وساق .

وهنا يمكن أن تثور بعض آراء، منها : أن اللجنة المركزية فى مثل الظرف القائم تنعقد بصفة مستمرة، وهى لجنة منتخبة من جماهير الشعب .. ومن القاعدة الموسعة، ولا قيد ولا حدود على حقها فى مناقشة أى أمر من الأمور. فماذا لو أن هذه اللجنة باشرت اختصاصات مجلس الأمة حتى تزول الظروف الاستثنائية الحالية؟ إننى لا أعتقد أن الجماهير سوف تعترض على ذلك، ولو أنه لا يوجد نص دستورى يؤيد هذا الاتجاه، ذلك لأن الجماهير تطرح سؤالاً آخر فى الوقت الحاضر ، وهو : ما هى مهمة مجلس الأمة على ضوء التغيرات الجديدة التى حدثت ، وعلى ضوء استكمال التنظيم السياسى لمقوماته وبناء هيكله، وعلى ضوء قيام لجنة مركزية لها سلطات غير محددة .. ولها اختصاصات موسعة؟

أرى أنه قبل أن نأتى إلى انتخابات جديدة، يجب أن نضع الحدود والضوابط التى تحدد اختصاصات مجلس الأمة الجديد، وتحدد صلته بالتنظيم السياسى ، بحيث لايشرد عن الحلقة التى يدور فيها هذا التنظيم، وأن يتحول إلى ٣٦٠ حزباً على حد التعبير المشهور – الذى صدر عن سيادتكم – ونضمن أنه يمثل فعلاً – عند قيامه – الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى .

هذه هى القضية التى تطرحها الجماهير، والتى تستحق أن نصل فيها إلى قرار. ومع هذا فإننى أتحفظ فيما لو رأت اللجنة الأخذ بالاتجاه إلى إجراء انتخابات، إذ يجب أن نواجه الواقع، وذلك بألاّ تكون الترشيحات عشوائية وطوع كل من يريد أن يرشح نفسه، ولكن يجب أن يلعب التنظيم السياسى – من خلال قياداته – دوراً إيجابياً وحقيقياً فى ترشيح من يرى التنظيم أنه جدير بأن يكون عضواً فى مجلس الأمة ، ولنا سابقة فى هذا – ولو أنها لم تنفذ بالكامل – عرفت وقتها بـ " مسألة الادخار" .. حيث كان التنظيم السياسى يرسل خطابات إلى بعض المرشحين يطالبهم فيها بالتنحى

لأن جهودهم ستدخر لمهام أخرى، وهذا هو المفهوم الحزبى الحقيقى فى مثل هذه الأمور. وكانت التنظيمات السياسية السابقة فى مصر تتبع هذا الأسلوب الأصيل فى كل فترة، فكان الوفد إذا رشح شخصاً معيناً فى إحدى الدوائر ، يمتنع على كل عضو ملتزم فى الوفد أن ينافس هذا المرشح ، بل يسانده كل الأعضاء الوفديين الملتزمين، وكل من يرشح نفسه خلافاً لذلك يُفْصل من الحزب، وإذا فاز المنافس بعد ذلك فكان يمثل وضعاً شاذاً داخل المجلس .

هذا هو بعض فكرى، الذى يعبر عن فكر الجماهير التى استمعت إليها خارج هذه القاعدة .. ومعذرة إذا كنت قد أطلت، وشكراً .

السيد / الرئيس :

فى وقت الوفد .. كانوا بيقولوا : لو رشح الوفد حجراً لانتخبناه، كان الحقيقة فيه صراع حزبى بين الوفد وبين حزب من الأحزاب ... إلى آخر هذه المواضيع .

والحقيقة أنا قلت فى إحدى خطبى – فى المنصورة – ان احنا مش حنقعد من غير دستور.. احنا لازم نمشى بدستور. والحقيقة الدستور الموجود أنا باعتبره كويس جداً.. يعنى دستور ١٩٦٤، ولو انه دستور مؤقت. والناس بيقولوا : ليه الدستور الدائم بيتأخر؟.. دستور ٦٤ فيه جميع الضمانات .

على أى الحالات بالنسبة لدستور ٦٤ .. لازم حنجرى انتخابات فى يناير، إذا حلينا المجلس حنجرى انتخابات فى يناير، وإذا ماحلّيناش المجلس حنجرى انتخابات فى يناير. ودستورياً أظن مانقدرش نمد المجلس . اللى أنا برضه متصوره بالنسبة للدستور، مافيش مادة تنص على مد المجلس، وبعدين أيضاً دستورياً مانقدرش نقول – الحقيقة – إن اللجنة المركزية هى المجلس التشريعى .

وبعدين – الحقيقة – إذا انقلبنا إلى مجلس تشريعى بنتعب جداً.. وبنبقى شُغِلْنا. يعنى بالنسبة لى أنا بالذات.. مانقدرش نيجى هنا ونقعد نقرا القوانين مادة مادة، والعملية اللى بيقوموا بها فى مجلس الأمة .. وقراءة أولى .. وقراءة ثانية .. وقراءة ثالثة، أظن كده العملية تختلف جداً – الحقيقة – عن الدور اللى احنا بنقوم به دلوقت .

ممكن نتكلم فى أوضاع سياسية .. ممكن نتكلم فى قوانين التعليم، اللى حنشوفها الجمعة الجاية فى مجلس الوزراء، وممكن نتكلم بالنسبة لقوانين النقابات المهنية .. حاجات عمومية بالنسبة للمواضيع الحقيقة .

لكن لو دخلنا كمجلس تشريعى .. عملية – الحقيقة – تبقى عملية عسيرة جداً بالنسبة لنا، دورنا – الحقيقة – هو دور راسم السياسة للمجلس التشريعى والسلطة التنفيذية ، واللجنة المركزية بتاخد قرارات سياسية بينفذها الاثنين ، السلطة التنفيذية ملتزمة فى هذا انها بتنفذ .. معنى انها بتنفذ .. مش ضرورى تعرض مثلاً كل حاجة على اللجنة المركزية. يعنى لَمَّا بناخد قرار بعمل جيش شعبى .. خلاص .. يبقى السلطة التنفيذية بتعمل الجيش الشعبى، وتاخد الإجراءات التنفيذية ، وبتمشى على طول فى كل الإجراءات التنفيذية .

بالنسبة للحل السياسى .. مشينا فى الحل السياسى، تبقى السلطة بتمشى، وبتعرض المواضيع أولاً بأول. إذاً أيضاً اللجنة المركزية ليست سلطة تنفيذية، وهى أيضاً ليست سلطة تشريعية .. ففى كلتا الحالتين لابد ان تحصل انتخابات حسب الدستور، إلاّ إذا عدّلنا الدستور. وفيه نية لتعديل الدستور، بنقدر برضه نقول فتوى بالنسبة للتفويض .. بنقدر نِعدّل الدستور. ولكن أنا فى رأيى ان احنا نعمل انتخابات – الحقيقة – ونقلل المدة اللى بيكون فيها الترشيح .. زى مابيعملوا فى فرنسا، عملوا العملية كلها فى ٧ أيام، ماقعدتش زى المدة القانونية. نعدل القوانين الموجودة ونقلل المدة .

الحقيقة .. النقطة الثانية : كيف نربط؟ دى هى النقطة الأساسية .. كيف نربط اللجنة المركزية بالمجلس التشريعى؟ أنا باقول : إن اللجنة السياسية بتقدم لنا اقتراحات .. بنشوفها فى الاجتماع القادم . مثلاً دستور الاتحاد السوفييتى بيقول : إن النائب إذا فقد ثقة الناخبين تسقط عنه العضوية.. احنا ماعندناش الكلام بهذا الشكل، احنا بنقول : تسقط العضوية عن النائب إذا فقد الكرامة، أو حاجة بهذا الشكل .. وبثلثين المجلس. طبعاً على طول فيه ناس بقى عندها حصانة وقاعده لخمس سنين .. ممكن ناس تزايد .. وممكن ناس تتكلم .. وممكن ناس تنحرف، ولكن دى برضه حتبقى أقلية .

وبعدين الصراع بقى على المستويات الكبيرة ، ده موضوع طبيعى لازم يكون موجود سواء على مجلس الأمة .. على الاتحاد الاشتراكى فى اللجان، عمليات لن نمنعها منعاً باتاً أبداً مهما عملنا.. مش ممكن ، إلاّ إذا عملنا زى ما عملوا فى الاتحاد السوفييتى .. وستالين دبح نص المؤتمر وثلاثة أرباع اللجنة المركزية .

حصل .. ده كلام حقيقى حصل فى وقت من الأوقات، تاريخ يعنى .. وبقى الدنيا كلها مشيت، قام حقيقى نظام فيه طاعة حديدية .. وكلام حديدى .. ده ماعندناش الحقيقة .

احنا مجتمع مفتوح، كل واحد بيتكلم، وكل واحد عايز يكسب الناس، والجرايد بتتكلم .. مثلاً أنا فؤجئت ان الجرايد قالت إن احنا حنبحث حل مجلس الأمة .. احنا قلنا الكلام ده فى اللجنة التنفيذية

العليا، ولكن ازاى وصل الكلام ده للجرايد؟ ممكن يوصل الكلام للجرايد برضه، بينكتب فى جدول الأعمال، وبينطبع جدول الأعمال، ومااحناش ماسكين العملية زى ما كانت ممسوكة فى البلاد دى ، فلابد من ان التناقضات حتكون موجودة .. ولابد من ان ناس حتتحرك .. ولابد من ان ناس حتبان انها ناس سيئة. علينا أن نقبل هذه الأوضاع كأوضاع طبيعية، لأن مااحناش حندبح المنحرف . ولكن طبعاً – الحقيقة – برضه باقول : إن احنا لازم نعتبر نفسنا حزب، وبتضامننا والسير على مبادىء معينة بنستطيع ان احنا جميعنا نلتزم بسياسات وخطوط وأوضاع ، وبهذا ينجح الاتحاد الاشتراكى .

وبالنسبة أيضاً لأى شخص ينحرف نقدر نتخذ ضده إجراءات تأديبية، وموجود فى قانون الاتحاد الاشتراكى إجراءات بالنسبة لهذا الموضوع ، ولكن نربط المجلس بالاتحاد الاشتراكى بطريقة ماتلجِّمش المجلس، لأن المجلس من غير ما كان مربوط بالاتحاد الاشتراكى بيقول إنه كان متلجم، وإن أنور السادات كان ملجِّمه، وإنه ماكانش عندهم حرية للكلام... إلى آخر هذا الكلام، واحنا حنعمل لهم ايه؟ كلهم عندهم حصانة .. وكل واحد عايز يتكلم اتكلم اللى يقدر يتكلمه. فاللجنة لو حتنزِّل واحد بس فى كل دايرة ككلام الأخ صبرى، عملية باعتقد برضه بلدنا لن تقبلها .

وفى الانتخابات اللى فاتت عملنا اعتراض، وفيه قانون بيبيح للاتحاد الاشتراكى أن يعترض ، ولكن الاعتراض عُمِل بطريقة عشوائية، وبان منها اننا بنشيل الأقوياء علشان ينجح الضعفاء، لأن كل مجموعة ناس كانوا مسئولين عن محافظة، وجت لى شكاوى ، وعلى هذا الأساس قلت : إن كل الناس اللى كانت مقدمة تدخل .. ودخلت كل الناس .. كان فيه حوالى ١٠ أفراد فى كل دايرة .

برضه فيه فكرة بتقول : لو اللجنة – لجنة كل محافظة – بِتنزِّل ضعف العدد فى كل دايرة، وبيبقى فيه انتخابات، وأنا ماباجزمش فى هذا ، باقول : إن اللجنة السياسية بتبحث هذا الموضوع، وتتقدم لنا به فى الجلسة الجاية .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

أرجو أن يأذن لى السيد الرئيس فى تعقيب أو إضافة ، فقد وضح تماماً من حديث سيادتكم مدى

اهتمامكم بإجراء انتخابات لمجلس أمة جديد، وهذا فى يقينى نابع من حرصكم الشديد على قيام المؤسسات الدستورية بالكامل، مهما كانت الظروف، وإننى أستأذن سيادتكم فى أن يسمح لكل من يرغب من السادة الأعضاء بالاشتراك فى مناقشات اللجنة السياسية، عند بحث موضوع علاقة اللجنة المركزية بمجلس الأمة .

هذا، وأقترح ألاّ نتخذ قراراً نهائياً فى هذا الموضوع الليلة، حتى لا تنشر الصحف غداً أن القرار قد صدر بحل مجلس الأمة، وذلك حتى تتاح لنا فرصة القيام بعملية جس نبض بين الجماهير فى هذا الصدد، وفى اعتقادى أن الجماهير لا تتقبل بارتياح إجراء انتخابات أخرى فى هذه الفترة، على أساس أن هذا يضيف عبئاً جديداً فوق احتمال الشعب ونفسيته .

أما فيما يتعلق بتنظيم عملية الترشيح لعضوية مجلس الأمة، فلم أقصد بما قلته الاكتفاء بمرشح واحد فقط فى كل دائرة، وإنما قصدت أن تتم العملية فى إطار تنظيمى منضبط، حتى لا يتكرر ما حدث فى دائرة دمنهور، حيث بلغ عدد المرشحين ١٢ مرشحاً، وكان كل منهم يعتمد فى دعايته على تجريح الآخرين وطعنهم فى جوانب حياتهم الشخصية، وذلك رغم انتمائهم جميعاً إلى الاتحاد الاشتراكى .

كل هذه الأمور فى حاجة إلى أن نتقصى أبعادها، ونضع لها من الضوابط والضمانات ما يتفق مع ظروف شعبنا واتجاهاته .

وأما بالنسبة لحل المجلس طبقاً لأحكام الدستور، فإن الدستور يعطى هذا الحق لرئيس الجمهورية. ولقد أشرتم سيادتكم إلى موضوع التفويض الذى أُعطى لسيادتكم من مجلس الأمة، وأن هذا يتيح لكم إمكان النظر فى تعديل الدستور، بما يسمح لنا بتأجيل انتخابات مجلس الأمة .. وأقترح أن يكون هذا الموضوع ضمن ما ستبحثه اللجنة السياسية، وشكراً .

السيد / الرئيس :

إذا أجلنا الانتخابات يعنى بيستمر مجلس الأمة .. يعنى إذا أجلنا الانتخابات .. يعنى إذا عدِّلنا الدستور .. ما هو لازم يكون عندنا مجلس أمة. فإذا عدّلنا الدستور وخلينا مادة فى الدستور بانه يجوز تأجيل الانتخابات ومد العمل بمجلس الأمة.. الحقيقة فى كلتا الحالتين أنا باقول : لازم يكون عندنا مجلس أمة .

سواء حلِّينا المجلس حيكون عندنا مجلس أمة، أو ماحلِّيناش المجلس حيكون عندنا مجلس أمة، وسواء حلِّينا المجلس أو ماحلِّيناش المجلس حتحصل انتخابات فى يناير .. لأن إذا ماحلِّيناش المجلس، لازم نعلن موعد الانتخابات قبل نهاية المجلس بشهرين، يعنى تتم الانتخابات قبل نهاية المجلس بشهرين. إذاً فى ٢٦ يناير أو ٢٤ يناير بتتم الانتخابات. إذا حلِّينا المجلس يوم ١٤ (نوفمبر) يبقى لازم – حسب الدستور – تتم الانتخابات فى خلال شهرين. إذاً برضه لازم حتحصل انتخابات فى هذا أو ذاك .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

إننى أقصد أن يُستعمل التفويض فى إرجاء الانتخابات فقط، وليس فى مد مدة المجلس الحالى، أى يُحَلّ المجلس، ثم تقومون سيادتكم – بمقتضى التفويض – بتعديل الدستور بما يُمَكِّنَكُمْ كرئيس للجمهورية من تأجيل الانتخابات إلى فترة تكون فيها الظروف مواتية . هذا ما قصدته .

السيد / الرئيس

وبعد وضع الضوابط البعض يقولوا : قاتل الديمقراطية فى مصر .

السيد / محمد صبرى محمد مبدى :

وفى ظل الديمقراطية كان الدستور بُيعَطَّل .

السيد / الرئيس :

الحقيقة احنا اتكلمنا بعد بيان ٣٠ مارس ، احنا سمعنا .. شرحنا البيان وفسرناه، فأنا وقفت فى المنصورة وقلت : إن احنا مش حنعيش بدون دستور .. ومش حنعيش بدون مجلس ، يعنى أنا باخد الخطب اللى اتقالت بعد بيان ٣٠ مارس أمثلة للبيان، لأن على أساس هذه الخطب، الناس راحت وادّت أصواتها فى الاستفتاء. فبقى النهارده تقول لى : استعمل حقك فى التفويض، وعَدِّل الدستور وقول : فيه انتخابات .. أنا باعتبر ان دى عملية حتكون كبيرة، وخطوه صعبة .

نسمع الأخ شاهين .

السيد / عيسى عبد الحميد شاهين :

الحقيقة أن الزميل الذى سبقنى فى الحديث كان يريد أن يستطلع رأى الجماهير فى تأجيل الانتخابات .. والواقع أن تأجيل الانتخابات سوف يستتبعه تأجيل تشكيل مؤسسة دستورية تخدم الديمقراطية .

وقد أكدتم سيادتكم – فى جميع الخطب التى تلت بيان ٣٠ مارس – حرصكم على الديمقراطية ، وإنشاء المؤسسات الدستورية، وضمان استمرارها .

أما من ناحية الجماهير، فقد أبدت هذه الجماهير رأيها بشكل قاطع فى الانتخابات الأخيرة، بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة .

أما القول بأن إجراء انتخابات أخرى فى الظروف الحالية فيه إرهاق للجماهير، فمردود عليه بأن الانتخابات لا ترهق الجماهير بقدر ما ترهق المرشحين . والواقع أنه لا إرهاق للجماهير فى عملية تمس صميم المصلحة العامة، وهى تشكيل مؤسسة دستورية تخدم الديمقراطية، وشكراً .

السيد / أحمد أحمد العماوى :

لقد طالب الزميل بضرورة الوقوف على رأى الجماهير فى موضوع مجلس الأمة، باعتبارها القاعدة العريضة له، والواقع أن الجماهير قد أبدت رأيها فى هذا الموضوع بما لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح. وأعتقد أن ما نشر فى الصحف اليوم خاصاً بمجلس الأمة، إنما هو انعكاس لما تردده الجماهير فى هذه الفترة بالذات .

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فيمكن القول بأن انتخابات الاتحاد الاشتراكى التى أجريت أخيراً لم تكن لها آثار سلبية بقدر ما كانت تجديداً لحيوية الجبهة الداخلية، ولا شك أننا كسبنا الكثير من انتخابات الاتحاد الاشتراكى، فقد كانت بمثابة عملية هز وتجديد وربط للجبهة الداخلية ، وقد فاقت النواحى الإيجابية فيها النواحى السلبية .

ولا شك أن كل انتخابات – سواء بالنسبة لمجلس الأمة، أو للنقابات، أو غيرها – إنما تعتبر تجديداً وتأكيداً للثقة بالقيادة ، وربط الجماهير بالقيادات الجديدة ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة تماسك الجبهة الداخلية. وعلى ذلك أرى أن إجراء الانتخابات لمجلس الأمة الجديد، هو بمثابة تجديد للدورة الدموية للجبهة الداخلية فى هذه المرحلة بالذات .

السيد / كمال محمد الشاذلى :

إننى أؤيد الرأى الذى انتهت إليه اللجنة التنفيذية العليا بحل مجلس الأمة قبل يوم ١٤ نوفمبر الحالى، وذلك للأسباب التى رأتها اللجنة التنفيذية العليا ، والتى تفضلتم سيادتكم بشرحها الآن .

وطبقاً للمادة (٩١) من الدستور، والمادة (٤) من قانون مجلس الأمة ، فإنه سواء استكمل المجلس مدته الدستورية، أو صدر قرار بحله قبل انتهاء هذه المدة، فستجرى الانتخابات فى الحالتين فى شهر يناير المقبل .

والواقع أن المدة الباقية لقيام المجلس الحالى مدة بسيطة، ولن تسمح للمجلس أن يمارس نشاطاً يذكر خلالها .

ولقد أشار بعض الزملاء إلى الصراعات التى كانت قائمة بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى. ونحن نقر أنه كانت هناك فعلاً بعض الصراعات ، وفى اعتقادى أن مرجع ذلك إلى أن انتخاب مجلس الأمة تم فى سنة ١٩٦٤ .. وفى وقت لم يكن فيه التنظيم السياسى قد استكمل تنظيماته من القاعدة إلى القمة، مما أدى إلى خلق بعض حساسيات .

أمَّا فيما يتعلق بما أشار إليه الزميل عيسى شاهين من أن الجماهير قد أصدرت حكمها على أعضاء مجلس الأمة من خلال انتخابات الاتحاد الاشتراكى ، فهذا القول يحتاج إلى وقفة ، إذ أن عدداً غير قليل من أعضاء المجلس قد وصل إلى عضوية المؤتمر القومى العام واللجنة المركزية .

وإذا تعرضنا إلى الصراعات التى كانت قائمة بين أعضاء مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى، نجد أنها كانت قائمة أساساً بين بعض المكاتب التنفيذية وبعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة، وفى اعتقادى أن هذه الخلافات ترجع إلى أنه لم تكن هناك محاسبة سياسية، فمثلاً هناك عدد من الأعضاء أُسقطت عنهم العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى العربى، ومع ذلك فلا يسمح الدستور ولا قانون مجلس الأمة بإسقاط عضوية المجلس عنهم تبعاً لذلك، وهذا ما يجب أن نتداركه فى الفترة المقبلة، بحيث إن عضو مجلس الأمة الذى تسقط عنه عضوية الاتحاد الاشتراكى، يجب بالتالى أن تسقط عنه عضوية مجلس الأمة .

هذا ما أردت إيضاحه، والواقع أننا كلجنة مركزية يجب أن نذكر بالتقدير الدور الذى قام به مجلس الأمة فى المرحلة الماضية، وقد أشدتم به سيادتكم فى مناسبات عديدة، وشكراً .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

إن الاتجاه السائد فى اللجنة هو إلى حل مجلس الأمة فى شهر نوفمبر الحالى، ويبدو أن هناك اعتبارات واقعية تقضى بحل المجلس، منها – فى اعتقادى – الصراعات التى أشار إليها بعض الإخوة من أعضاء مجلس الأمة ، ولو لم تكن هذه الصراعات قائمة فعلاً لفضَّلت شخصياً الإبقاء على المجلس الحالى إلى أن تنتهى مدته الدستورية، وذلك لأن وجود المجلس كسلطة تشريعية أمر ضرورى ، ولست ممن يرون أن اللجنة المركزية يمكن أن تقوم مقام مجلس الأمة، أو تباشر مهامه، فالوظيفة التشريعية ليست من اختصاص اللجنة المركزية التى تعتبر قمة التنظيم السياسى، بل إن وظيفتها توجيه، ورقابة، ومتابعة، لجميع السلطات فى هذه الدولة .

والواقع أنه لم يحدث فى بلادنا أن استكمل المجلس التشريعى مدته الدستورية وفصله التشريعى بالكامل، وهو خمس سنوات، وفى عهود ما قبل الثورة كانت الحكومات تعصف بمجلس النواب بين الحين والحين، وتجرى الانتخابات لتشكيل مجلس جديد .

وبالرغم من تسليمى بالاعتبارات التى سردها الزملاء فى هذا الصدد، وفى مقدمتها أن بعض أعضاء المجلس قد فقدوا قواعدهم، وأن الناخبين قد حجبوا عنهم ثقتهم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى، إلاّ أننى أرى أن هذه الاعتبارات لا تُرجِّح حل المجلس ولم يبق على انتهاء مدته الدستورية سوى شهرين أو ثلاثة ، يتخللها شهر رمضان الذى يكون المجلس فيه فى شبه عطلة ، وبعده يقترب الموعد الطبيعى لإجراء الانتخابات. بذلك نكون قد أعملنا أحكام الدستور نصاً ومعنى .

إننى أحرص على الناحية الشكلية مع المحافظة على سلامة الأوضاع الدستورية، وضمان اطمئنان الجماهير إلى أن هناك مجلس أمة قائماً يتولى التشريع، ويضم ٣٦٠ عضواً يشتركون فى المناقشة والدراسة، ويقلبون وجهات النظر، مما يؤدى إلى أن تخرج مشروعات القوانين مدروسة ومستوفاة للشكل الصحيح. لذلك كنت أفضل مراعاة أحكام الدستور، خاصة أن المدة الباقية للمجلس غير طويلة .

ولى عتاب أوجهه للصحافة، فقد نشرت الصحافة صباح اليوم أن الاتجاه السائد فى اللجنة المركزية هو إلى حل مجلس الأمة ، والواقع أننى كعضو فى اللجنة المركزية يعز على أن تسبق صحافتنا الحوادث بهذا الشكل ، فقد ترى اللجنة المركزية عدم حل المجلس .. والحقيقة أن الجماهير تفسر ذلك تفسيرات لا تخفى على سيادتكم ، وقد يعلقون بأن أعضاء اللجنة المركزية هم حزب

الموافقين، ولا يرضى سيادتكم أن تأخذ المسألة هذا الشكل أمام الجماهير، وكنت أود لو تريثت الصحافة فى النشر لبضع ساعات إلى أن يناقش الموضوع هنا مناقشة مستفيضة، وقد نصل إلى نفس القرار ، ولكنه سيكون سليماً من الناحية الشكلية .

إننى – كما شرحت – حريص دائماً على المحافظة على الناحية الشكلية، وعلى هذه اللجنة التى وجدت لأول مرة على قمة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، والتى يتعين علينا أن نحتفظ لها بوضعها القيادى الصحيح، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للموضوع الأول : الحل أو عدم الحل .. هو مطابق للدستور. الحقيقة بالنسبة للعتاب .. أنا برضه شايف انه فى غير محله لسبب .. إن أنا .. سلطتى أنا .. سلطة رئيس الجمهورية .. أنا بادِّيها

لكم، يعنى باقول لكم – دستورياً – أنا كنت باقدر أطلّع هذا القرار بدون أن أعود إلى اللجنة المركزية، والدستور هو منظم العلاقة الأساسية، ويبقى الإجراء إجراء دستورى .. مايبقاش إجراء غير دستورى .. لأن احنا أخذنا هذا القرار الحقيقة فى مجلس الوزراء من مدة طويلة .. قبل إجراء الانتخابات .. وقبل بيان ٣٠ مارس .. وقبل الكلام ده، ولكن جيت قلت : إنه طالما اللجنة التنفيذية العليا منعقدة، واللجنة المركزية منعقدة، فلن أباشر هذا الحق الدستورى.. بل سأعرض الموضوع على اللجنة المركزية، وسآخذ بما توصى به اللجنة المركزية. وبعدين الحقيقة كونك بتعاتبنى على ما نشر فى الصحف .. أنا لا أعرف فى الحقيقة كيف نشر هذا الموضوع فى الصحف، وأنا مش عايز نبقى حساسين، لأن اللى بوّظ مجلس الأمة حساسيات كثيرة، ان الناس بيقولوا لهم : موافقون، موافقون .

فى الأحزاب اللى بَرَّه، الحكومة تعرض المشروع على اللجنة البرلمانية .. واللجنة البرلمانية بتوافق ، ويعنى أنا باتابع الحكومات كلها، مافيش حكومة عندها لجنة برلمانية مابتوافقش على اللى بتقدمه الحكومة، ماحدش بيقول لهم: إنتم موافقون. يعنى البرلمان الانجليزى النهارده موافق على سياسة تجميد الأجور .. اللى هى سياسة منع زيادة الأجور، وكذا .. ضد إرادة الشعب كله، ومؤتمر الحزب معارض فى هذا.. ولكن سياسة الحكومة وافقت عليها اللجنة البرلمانية، وماحدش قال لها إنهم موافقون، واحنا باستمرار حنبقى حساسين من ناحية موافقون، وده اللى خَلَّى ناس من مجلس الأمة بقوا يفتعلوا المعارضة افتعالاً، على أساس إن ده قد يُكَسِّبه بسهولة .

أنا باقول : إن الموضوعات بهذا الشكل .. أو الحساسية بهذا الشكل عمرها مابتدى البطولة، لأنه لا يصح إلاّ الصحيح .

موضوع النشر فى الصحف أنا قلت لكم : أنا لمحت إليه ، لأن أنا شفت برضه الصحف ، وحسيت برضه أنه قد يشعر البعض فى هذا الاجتماع بحساسية، لأن الموضوع نشر فى الصحف .. وفيه مواضيع كثيرة حتقابلنا فى المستقبل بهذا الشكل ، وأنا لا أعرف – الحقيقة – كيف وصل هذا الموضوع إلى الصحف. وعندنا هنا اثنين من رؤساء التحرير : هيكل والعَالِمْ، يمكن يقولوا لنا ازاى كتبوا، ونوجِّه لهم العتاب .

السيد / أنور السادات :

الواقع أن لدى كلمة فى هذا الموضوع، ولا شك أنه لا يمكن أن يثار موضوع خاص بمجلس الأمة دون أن يكون لى كلمة فيه، خصوصاً أمام اللجنة المركزية، وأود أن أعود بحضراتكم إلى يومى ٩ و ١٠

يونيه سنة ١٩٦٧ .. ففى ١٠ يونيه صدر قرار من مجلس الأمة ، يفوض فيه الرئيس – بعد عودته – بإعادة البناء العسكرى والسياسى، ويفوضه فى كافة السلطات فى هذا الشأن، لأنه كان واضحاً – كما عشتم حضراتكم جميعاً هذه الفترة – أننا أصبنا بهزيمة أفقدت الكل تقريباً رشدهم، وكان لابد من أن يُعاد البناء من أوله .. عسكرياً وسياسياً، وصدر قرار مجلس الأمة يوم ١٠ يونيه بهذا الشأن .

وأريد أن أرد على الإخوة الذين قالوا: إن المجلس مرفوض من الجماهير، أن المجلس يوم ١٠ يونيه قرر بنفسه هذا، ليس فقط بالنسبة للمجلس، ولكن بالنسبة للبناء العسكرى والبناء السياسى بالكامل .. لابد من إعادته إعادة كاملة، هذا بالنسبة لقرار المجلس فى ١٠ يونيه، ولقد ذكرت هذا لكى أقول : إننى من المؤيدين للرأى القائل بصدور قرار حل مجلس الأمة ، ولو أننى كنت أتمنى – وأكون سعيداً من كل قلبى – لو أن كلام الأخ الدكتور جابر جاد يتحقق ويكمل المجلس مدته، وهى الشهران الباقيان فقط، وإنما يحول دون تحقيق هذا مسائل سياسية من ناحية، ومسائل إجرائية من ناحية أخرى .. أما المسائل السياسية فقد تحدث عنها بعض الإخوة فى هذا الاجتماع .. ومنها الصراع، ولو أنهم جسَّموا هذا الموضوع بعض الشىء. ولى عودة فيه أمامكم لوضعه فى مكانه الصحيح .

حقيقة كان هناك صراع فعلاً نشأ مع قيام المجلس، ولكن ليس بالصورة التى هالت الأخ العماوى مثلاً، وجعلته يتصور أموراً خطيرة لم تكن على هذه الصورة الضخمة، ولكن كما قال سيادة الرئيس : إنه فى أى تنظيم سياسى وفى أى مجتمع سياسى تحدث هذه الصراعات ، وما حدث كان فى هذه الحدود . وفى استطاعتى أن أقطع أمام اللجنة المركزية، وأنا مطمئن تماماً ، بأن ٩٥% وأكثر من أعضاء مجلس الأمة كانوا كراماً، خياراً، أشرافاً، وملتزمين ، وأدوا واجبهم على أكمل ما يكون أداء الواجب فى الظروف التى مرّوا بها .

أريد أن أنتهى من هذا إلى أن القرار الصادر يوم ١٠ يونيه كان خاصاً بإعادة البناء العسكرى والبناء السياسى كله .

أمر آخر جَدَّ بعد ذلك، يستوجب أن نعود للجماهير، هو مسألة تغيير الصفة بالنسبة للعامل والفلاح .. هذا الأمر يدعونا أن نعود مرة أخرى إلى الجماهير لكى تقول رأيها، ولا أريد أن تمر هذه المناسبة دون أن أذكر كلمة إنصاف، ربما خُيل للبعض أن الكل قد فقدوا قاعدتهم، وهذا غير صحيح، فأكثر من ثلث المجلس موجود فى المؤتمر، وأكثر من رُبع اللجنة المركزية كانوا أعضاءً بالمجلس . لذلك أرى ألاّ نأخذ الأمور بهذه الصورة، التى تعطى انعكاساً بأن أعضاء مجلس الأمة قد فقدوا قواعدهم، أو لم يقوموا بواجبهم، أو أن هناك مظنة بأن الحل هو جزاء أخذه المجلس. ولكن كما تفضل السيد الرئيس

Comment [x١]:

وأنصف، فإننا نسير حسب مقتضيات الحال بالنسبة لتنظيمنا السياسى، وبالنسبة لإعادة البناء السياسى بالكامل .

لقد ذكرت أننى أتمنى من صميم قلبى أن يكمل المجلس مدته ولا يُحَلّ، حتى لا يُحْمَل قرار الحل على مظنة أن المجلس قَصَّر فى أداء واجبه، وقلت : إن دون هذا نواحى سياسية وأخرى إجرائية، وتكلمت عن النواحى السياسية .. وهى نواحى الصراع، والحاجة سياسياً الآن – ونحن نعيد البناء – إلى أن يدخل المجلس أو الهيئة التشريعية ضمن إعادة البناء السياسى، ولابد أن نعود فى ذلك إلى الجماهير .

أما الناحية الإجرائية فأود أن أوضحها أمام حضراتكم، فإذا فرض فعلاً ودُعِى مجلس الأمة إلى الانعقاد يوم ١٤ [نوفمبر]، فطبقاً للدستور، لابد أن تتقدم الحكومة ببيانها، وحتى تعد الحكومة البيان، وتتقدم به، ثم يناقش ، ثم يبدأ المجلس فى ممارسة مسئولياته الأخرى، وهى التشريع والرقابة، فإن الفترة المطلوب أن تتم فيها هذه العمليات لا تتجاوز شهرين، يدخل ضمنها شهر رمضان .

لذلك فإنه من الناحية الإجرائية أقول : إننا لكى نجهز كل هذا، ونتفق مع الحكومة على إعداد بيانها، ثم تقديمه، ثم مناقشته، فإن الوقت لن يسعفنا لعمل شىء. وإذا أجلنا جلسات المجلس فى رمضان كله، لتقدم الحكومة بيانها بعد ذلك، فإن الإشاعات ستكثر عن سبب دعوة المجلس للانعقاد طالما أنه لن يجتمع فى رمضان .

أردت أن أقول رأيى، وأنصف هذا المجلس، وإلى البحث المقبل الموسع الذى سنتكلم فيه عن ربط المجلس بالاتحاد، حيث نناقش كل هذه الأمور، فقد يكون لنا عودة إلى المجلس .. وإلى ما أنجزه ، وأهم شىء فى هذا الموضوع، هو اتفاقنا على الصورة التى تسير عليها الحياة النيابية بعيداً عن كل واجهات، وشكراً .

السيد / الرئيس :

كنت ناوى أأجل الجلسة أسبوع، ولكن بعد كلام الدكتور جابر، والحساسية بالنسبة للجرائد، أنا برضه شايف ماناخدش قرار ونجتمع يوم الثلاثاء، ناخد قرار يوم الثلاثاء الجاى، ونقول : إن احنا استمرينا فى مناقشة الموضوع الخاص بمجلس الأمة .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

شكراً ياسيدى الرئيس .. ولقد نسيت أن أضيف نقطة ، هى أن بعض السادة الأعضاء ذكروا أن بيان ٣٠ مارس يقول : " إن الانتخابات تجرى بعد الانتهاء من إزالة آثار العدوان والاستفتاء على الدستور". ومعنى ذلك أنهم أرادوا أن يستخلصوا نتيجة، وهى أنه لا داعى لانتخابات مجلس الأمة حتى ينتهى العدوان .

والواقع أنه ليس فى هذا أى تناقض، أن نحل مجلس الأمة ونعمل انتخابات فى يناير ، ويظل مجلس الأمة حتى ينتهى العدوان ، وعند ذلك تعمل أحكام بيان ٣٠ مارس .. فليس هناك ما يمنع إطلاقاً من انتخاب مجلس أمة جديد، حتى ولو لم تنته المدة الدستورية للمجلس القائم حينذاك. فكلنا نذكر أنه فى انجلترا كان تشرشل فى وزارة الحرب وكسب المعركة، وبعد ذلك أُجريت انتخابات ، فقيل له إنه أدى دوره، وإنه ليس رجل سلم، وتولت الحكم حكومة أخرى، هى حكومة العمال بدلاً من المحافظين .

السيد / الرئيس :

ده حنطبقه هنا .. بعد إزالة العدوان .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

حتى لو عملنا انتخابات جديدة فى يناير، ثم انتهى العدوان بعد ذلك بوقت قريب، فليس هناك ما يمنع من إجراء انتخابات جديدة .. وتشكيل مجلس أمة جديد .

السيد / الرئيس :

طبعاً هذا ما يقصده بيان ٣٠ مارس ، على أساس أنه بعد إزالة آثار العدوان حيكون فيه مجلس أمة منتخب، اللى هو حيكون فى يناير ، سواء فيه حل أو مافيش حل .. وبعد إزالة آثار العدوان اللى نتمنى أنها تكون فى أقرب وقت ممكن، حيتعمل الدستور .. حياخد وقت فى عمله، وحينزل الدستور فى الاستفتاء .. حيوافق عليه الناس، بعد كده على طول يبقى فيه انتخابات جديدة لمجلس أمة جديد .. وفيه انتخابات جديدة لرئيس الجمهورية، وهذا ما نص عليه بيان ٣٠ مارس. إذاً بنأجل البت فى هذا الموضوع إلى الأسبوع القادم .

السيد / حافظ على بدوى :

أستأذن فى أن أتحدث فى نقطتين، النقطة الأولى : وقد سبقنى إليها السيد رئيس مجلس الأمة، ولكن لا أستطيع أن أكتمها أبداً .. فقد كان مجلس الأمة مدرسة تعلمنا فيها الكثير، واستفدنا فيها الكثير، ورأينا فيها الكثير من المثُل العليا التى تشرفه كمجلس نيابى، وإنه وإن كانت قد ذكرت بعض الصور المتناقضة، إلاّ أنها تعد تافهة بجانب الكثير الذى أنجزه مجلس الأمة .

أمَّا النقطة الثانية : فهى تأييد قرار حل المجلس ، وأرجو ألاّ يتأخر إصدار ذلك القرار، إذ لايهم الأسباب التى ذكرت، فإن هناك نقطة أساسية تسير عليها أسمى الدول الديمقراطية ، وهى مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، بمعنى ألاّ تتعارض اللائحة مع القانون، وألاّ يتعارض القانون مع الدستور، وألاّ يتعارض الدستور هنا مع الميثاق، لأن الميثاق هنا هو أسمى هذه القوانين مرتبة، وهو الذى يجب أن يراعى عند وضع كل تشريع، وعند تطبيق هذا التشريع .

والميثاق نص على أن نصف المجلس الشعبى لابد أن يكون من العمال والفلاحين، فلا يمكن أبداً – وقد كان هذا تصورنا من مدة طويلة، يوم أن صدر التعريف الجديد للعامل والفلاح – أقول : ما كان يمكن أن يبقى مجلس الأمة متناقضاً مع الميثاق، ومن أجل ذلك مجلس الأمة الآن – فى تصورى – لا يمكن أن ينعقد أبداً، لأن ذلك يكون متناقضاً مع الميثاق، لأن كثيراً من السادة الزملاء – ولهم فضلهم ولهم أثرهم فى المجلس – كانوا عمالاً .. وهم الآن ليسوا بعمال، مثل كثير من السادة المحامين، والسادة الأطباء، والسادة المهندسين، الذين ينتمون إلى نقابات .

ومن أجل هذا أرجو التكرم بأن يصدر قرار حل المجلس قبل ١٤ نوفمبر، خاصة أنه لا خلاف أبداً فى أن الانتخابات ستكون فى شهر يناير، وشكراً .

السيد / شعراوى محمد جمعة :

أود أن أوضح أمراً بخصوص نقطة الحساسية بين اللجنة والصحافة، والحقيقة التى يجب أن ندخلها فى اعتبارنا باستمرار هى أن الصحافة الحالية مِلك للاتحاد الاشتراكى، تعبر حقيقة عن الحزب، وسياسة الحزب الذى تمثل اللجنة المركزية قيادته وقمته، ومن ثم فليس هناك تنافر على الإطلاق، وليس هناك حساسية فى أن تنشر الصحافة قضية مطروحة على اللجنة المركزية. ولقد سبق أن أشار السيد الرئيس إلى هذه القضية، إذ ذكر أن هذا الموضوع سيثار فى اللجنة المركزية. ثم إن كل عضو من أعضاء هذه اللجنة مرتبط بقواعده، ولا شك أن هناك حواراً كان يدور منذ مدة طويلة مع هذه القواعد، ومن ثم فإن نشر هذا الموضوع فى الصحف بهذا الشكل لا يعنى أن الصحف تعمد إلى اتجاه معين فى موضوع لم يتخذ فيه

قرار بعد ، وإنما المفهوم من هذا هو أن الصحف تشير إلى قضية مطروحة على البحث، والمعروف أن كل صحيفة حزبية تطرح دائماً على الرأى العام القضايا المطروحة، والتى تناقش داخل الحزب .

أما بخصوص موضوع " موافقون .. موافقون .. " فإننى أريد أن أتساءل عمن نمثلهم .. نحن نمثل قيادة حزب مرتبط أساساً بالقيادة السياسية ، واختلاف وجهات النظر وديمقراطية المناقشة من الأمور المسموح بها فى جميع قواعد الحزب، فإذا اعتبرت هذه اللجنة أنها تمثل قيادة الحزب، وأنا أعتقد أنها تعتبر نفسها كذلك، وترتبط دائماً بقيادته السياسية .. إذا اعتبرنا الأمر كذلك فهنا فقط تزول الحساسية من كلمة " موافقون " .

نحن هنا فى الحقيقة نمثل قيادة حزب، وينبغى أن تنفسح المناقشة، على أنه يتعين فى النهاية أن نتوصل إلى رأى يتفق تماماً مع رأى القيادة السياسية ، ومع رأى الأغلبية فى اللجنة المركزية .

النقطة الثانية التى أود أن أتناولها : هى أننا استمعنا إلى الإخوة المتكلمين، والرأى السائد لديهم هو حل مجلس الأمة، وقد شرحوا الأسباب الداعية إلى ذلك، وهم مقتنعون بوجهة نظرهم. وإننى أخشى فى حالة تأجيل اتخاذ قرار فى هذا الموضوع أن ينتشر فى الخارج ، وأن يقال : إن هناك انقساماً فى اللجنة المركزية، على عكس الحقيقة، إذ لا يوجد أى انقسام ، حتى أن الدكتور جابر جاد نفسه فى بدء حديثه ذهب إلى تأييد حل مجلس الأمة، ثم إن هناك البعض من أعضاء مجلس الأمة ربما كانوا فى انتظار صدور قرار اللجنة المركزية فى هذا الموضوع، لذلك نرجو من السيد الرئيس أن يبت فى هذا الموضوع الليلة، وليعرض الأمر على التصويت طالما أن هناك إجماعاً من اللجنة المركزية .

السيد / محمد حسنين هيكل :

أود أن أستفسر عن نقطة مهمة، وهى: هل عندما تتناول الصحافة موضوعاً معيناً يتعين علينا، – منعاً للحساسية – أن يؤجل اتخاذ قرار فيه؟ فإذا كان الأمر كذلك، فسوف نواجه مشكلة كبيرة جداً ، ونحن فى هذا السبيل نعتب على أستاذنا الدكتور جابر جاد، لأنه من حيث أراد أن يحرص على شكل نسى جوهراً، وهو حرية الصحافة، إذ إن حرية الصحافة هى حرية نشر الأخبار والآراء، وليست هناك وسيلة لمنع نشر خبر إلاّ بتشديد الرقابة. أخلص من هذا إلى أن الدكتور جابر جاد حيث أراد الحرص على شكل ، يطالب بتشديد الرقابة على الصحف، وشكراً .

السيد / الرئيس :

لأ .. هُوَّ يمكن بيطالب بالمحافظة على السرية حتى لا تتسرب أمور .

السيد / محمد حسنين هيكل :

إن الموضوع مطروح للمناقشة ياسيادة الرئيس ، وهو يتسرب للصحف بالطبيعة .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

سيدى الرئيس .. إننى لا أطالب بتقييد حرية الصحافة، وكل ما أقوله هو : إن نشر هذا الخبر، كان يمكن أن يكون بصيغة أخرى ، كأن يُقال : إن اللجنة المركزية ستناقش هذا المساء اقتراح حل مجلس الأمة، فإذا كان النشر على هذا النحو، فأعتقد أنه ما كان يثير أى شىء، إنما إذا جاء النشر بأن الاتجاه السائد هو إلى حل مجلس الأمة، فهذا أمر أعتقد أن فيه سبقاً للحوادث.. أى أن طريقة نشر الخبر بالصورة التى طالعناه بها تبعث على الظن بأن هناك قراراً.. إننى لا أطالب بالحجر على الصحافة.

السيد / الرئيس :

يبقى الصحافة ادَّعت على اللجنة المركزية . أيوه .. اتكلم ياهيكل .

السيد / محمد حسنين هيكل :

لقد قلنا : إن هناك اتجاهاً سائداً .. وهذا صحيح فيما يتعلق باللجنة التنفيذية العليا.. ولم يذكر أحد أن هناك قراراً .

السيد / محمود أمين العالم :

إننى أزعم حقيقة أن الصحافة أكدت أن هذا الاتجاه مشروط بموافقة اللجنة المركزية ، وأعتقد أن هذا النص كان وارداً فى أكثر من صحيفة. إذاً فالأمر متروك ومطروح لإرادة أعضاء اللجنة المركزية، ومن ثم فلا قيد ولا فرض ولا سبق عليكم .

السيد / الرئيس :

هو الحقيقة المهم هو الحساسية .. لأن إذا دخلنا فى دوامة الحساسية حنتعب قوى فى الموضوع، وقد تقابلنا موضوعات كثيرة بهذا الشكل. لأن احنا حنعرض إيه؟.. ماهى اللجنة التنفيذية العليا حتوافق على موضوع، وبعد ما توافق على الموضوع حتيجى تعرضه على اللجنة المركزية. إذاً حنكون ناقشنا الموضوع قبلها بـ ٣ أيام .. أو قبلها بأسبوعين ، وأخذنا قرار بهذا الموضوع ، وقررنا أن نعرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية، وقد يتسرب طبعاً شىء من هذا الموضوع، وتقول

الصحف حاجة .. فى هذا الحقيقة يجب ان ماتكونش عندنا حساسية .

السيد / محمد على بشير :

هناك موضوع دائماً ما تؤكد سيادتكم عليه، ونحن مقتنعون به تماماً ، إذ أن الموضوع لا يتعلق بنا وحدنا، وإنما هناك طرف ثالث ينبغى أن نقيم له وزنه .

هناك حزب رجعى – كما تقول سيادتكم دائماً – ونحن لا نعانى من هذا الحزب الرجعى ، قدر ما نعانى من تنظيمنا نحن، ذلك لأن تنظيمنا يعطى للخط الرجعى مادة يروجها بين الجماهير .

إن مجلس الأمة فى الفترة الماضية لم يكن محل رضا من الجماهير، ولا مجال لإنكار هذه الحقيقة بالرغم مما أداه المجلس، وقد يرجع ذلك لأسباب منها أن البعض لا زال متعلقاً ومرتبطاً إلى حد كبير بالحياة غير الديمقراطية قبل الثورة، وأن المجلس لم يكن متمشياً مع نظام الحياة البرلمانية، إذ فيما يبدو أن دستورنا مستمد من دساتير غربية .. وفيها طرح الثقة بالوزير، ومن هنا جاء عدم رضا الجماهير عن مجلس الأمة، وربما ساعد على اقتناع الجماهير بهذا أمور صغيرة ناتجة من التنظيم . ولذلك فإننى أؤيد أن يتضمن مجال بحث اللجنة المركزية كيفية وجود مجلس أمة جديد، يتفق مع التغيير الذى نطالب به .. والذى ورد فى بيان ٣٠ مارس، حتى تقتنع الجماهير بالحياة النيابية فى فترة التغيير القادمة، وشكراً .

السيد / الرئيس :

يعنى أنا فى انجلترا .. أنا باقرأ باستمرار محاضر البرلمان، ماسحبوش الثقة من أى وزير .. الوزير اللى استقال كان وزير الحربية فى حزب المحافظين اسمه بروفوميو .. استقال لأن الصحافة ذكرت عليه كلام .. وطلع عليه كلام، وبعدين جابه على طول رئيس الوزراء .. وقدم استقالته. دى حكاية سحب الثقة من الوزير ، وبيبان باستمرار مثلاً المعارضة تطرح الثقة بالحكومة وتفشل ، تَمَلِّى الأغلبية مع الحكومة، وإلاّ ماكانتش تفْضَل فى الحكم. احنا – الحقيقة– عندنا حساسيات لا مكان لوجودها.

الدكتور / محمد إبراهيم دكرورى :

فى اعتقادى أن الحساسية التى أشار إليها الدكتور جابر جاد ليست هى الحساسية التى يمكن أن

تقوم بين اللجنة المركزية والصحافة، ولكنها حساسية الخبر السياسى، فبقدر مايظهر الخبر السياسى بقدر ما تتأثر به الجماهير، وبقدر نجاح الصورة التى يظهر بها الخبر السياسى بقدر قوة التأثير على الجماهير .

نحن اليوم نواجه خبراً يقول : " سقوط الاشتراكات المتأخرة لدى الأعضاء حتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٦٧ "، وفى رأيى أن هذا الخبر قد أحرج قيادات العمل فى المحافظات، إذ قد صدر منذ أسبوع توجيه تنظيمى للمحافظات بتطبيق المادة ٢٧ من قانون الاتحاد الاشتراكى التى تنص على : " سقوط عضوية الشخص الذى يتأخر عن سداد الاشتراكات لمدة ٦ شهور "، ويطالب التوجيه بتطبيق هذه المادة اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وقد أشار كذلك إلى أن هذا لا يعنى النزول أو التراخى فى تحصيل الاشتراكات المتأخرة .

وكان من نتيجة هذا التوجيه أن نزلت القيادات فى المحافظات إلى قواعدها مطالبة إياها بضرورة سداد الاشتراكات، ثم هانحن أولاء نفاجأ بمثل هذا الخبر منشوراً فى الصحف. والذى لا شك فيه أن مثل هذا الخبر من شأنه أن يُظهر القيادات أمام الجماهير بأنها تتحرك عكس التوجيهات التى تنادى بها القيادة العليا .

نخلص من هذا إلى أنه يجب تنظيم صدور الخبر السياسى، بمعنى أنه يمكن الاتفاق على صورته، وأعتقد أن هذه المسألة من المسائل التى يجب أن توليها لجنة الإعلام المنبثقة من اللجنة المركزية عنايتها.

النقطة الثانية : هى أننى أؤيد ما ذكره السيد شعراوى جمعة من وجوب الفصل فى موضوع حل مجلس الأمة الليلة – وفى هذه الجلسة – على أن يعلن غداً على الجماهير ، ولا يجب أن نسمح بقيام أى نوع من الحساسية بين التنظيم والصحافة التى هى ملكه ، ولاشك أن اتخاذ القرار الليلة سيقطع الطريق على أى حساسية بيننا وبين الصحافة .

السيد / الرئيس :

تعليقاً على الجزء الأول .. الحقيقة اللجنة التنفيذية العليا اجتمعت ٣ اجتماعات، فى الاجتماع الثانى بحثنا موضوع الاشتراكات ، ماكانش عندنا فكرة عن الكلام اللى بتقوله .. أو التوجيهات اللى نزلت، يمكن أنا أيضاً ماكانش عندى فكرة .. يمكن نِزْلت من شعراوى قبل كده .

فقلنا الحقيقة بنقطع العملية، ومانعملش عوائق بالنسبة للناس، ونبدأ بداية جديدة .. حتى أنا اللى

اقترحت ان الاشتراكات اللى فاتت كلها بنسيبها ونبتدى من أول نوفمبر ، بحيث لَمّا حد من دلوقت يتأخر نقدر نطبق عليه القانون ويُفصل، لكن مانبتديش العملية بأن احنا نروح فاصلين ناس على أساس انهم مادفعوش الاشتراك عدد من الشهور .. أظن ٦ شهور . وأخذنا هذا القرار .. يِمْكِن لجنة التنظيم أخذت قرار آخر، وماكانش اتعرض على اللجنة التنفيذية العليا .. مااعرفش ، لكن احنا أخذنا قرار بالتنازل عن كل الفترة السابقة ، وبدء العملية من أول نوفمبر، وأظن طلع به توجيه الأسبوع اللى فات .

الدكتور / محمد إبراهيم دكرورى :

أعتقد أن هذا التوجيه الذى يشير إليه السيد الرئيس قد صدر فى فترة لاحقة، وإن كنت أعتقد أن التنظيم كان حريصاً على أن يسدد الأعضاء أكبر قدر ممكن ، إذ هناك حوالى مليونى جنيه ونصف لم تسدد .

السيد / الرئيس :

معلهش .. هذا القرار صدر، واحنا – الحقيقة – قلنا : مانبتديش بدايتنا بان احنا نفصل بعض الأعضاء .. لأن من أيام الانتخابات لغاية دلوقت حنبتدى نفصل ناس .

السيد / محمد عبد الوهاب شبانة :

إن لجنة التنظيم لم تصدر قرارات فى هذا الشأن ، وكل ما فى الأمر أن اللجنة بالأمس تعرضت لبحث كيفية تطبيق المادة الواردة فى قانون الاتحاد الاشتراكى بشأن التأخير فى سداد الاشتراكات. إن التوجيهات السابقة – فى الحقيقة – لم تكن تنص صراحة على الاشتراكات القديمة ، ولكن ربما كانت متضمنة لفظاً لم يكن واضحاً تماماً، وهو أن الأعضاء الذين لم يسددوا الاشتراكات ستسقط عنهم العضوية ابتداءً من أول نوفمبر .

ولم يكن واضحاً فى هذا التوجيه هل يبدأ سداد الاشتراكات من نوفمبر أو بعد ذلك، فصدر توضيح من السيد على صبرى مفاده أن الاشتراكات تبدأ من أول نوفمبر والستة شهور التالية، بعد ذلك تكون محل محاسبة .

السيد / الرئيس :

نرجع لموضوعنا الأساسى .

السيد / عبد اللطيف المناوى محمد المناوى :

بالنسبة لموضوع القرار الخاص بمجلس الأمة، وما أثير بشأن كلمة حساسية، أود أن أقول : إنه عندما صدر التعريف الجديد للعامل والفلاح رأت الجماهير – فى القرية وفى المدينة – أن وجود مجلس الأمة الحالى ، أصبح متناقضاً مع هذا التعريف، لأنه غير ممثلة فيه فئتا العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% كما نص الميثاق . إذاً لا حساسية فى هذا الموضوع، وإنى أرى أن الخبر الذى نشر بالصحف اليوم هو خبر متأخر، فعندما نشر فى بداية الانتخابات التعريف الجديد للعامل والفلاح، اتضح للجماهير – البسيطة والعادية– أن مجلس الأمة بوضعه الحالى لايستقيم مع التنظيم السياسى فى الشكل الذى يجب أن يكون عليه طبقاً لنص الميثاق، ومن ثم فلا توجد حساسية فيما تنشره الصحف الآن، لأن الجماهير تعرف هذا منذ ٣ أو ٤ أشهر، وما تنشره الصحافة اليوم يعتبر – فى رأيى – خبراً متأخراً. لذلك أرجو ألاّ يؤجل هذا الموضوع، ويجب علينا أن نتحمل مسئولياتنا ونصدر قرارنا هذه الليلة بالموافقة أو بغيرها، دون النظر إلى الحساسيات، وشكراً .

السيد / إبراهيم ضياء الدين حراز (حمدى حراز) :

الواقع أن مجمل ما دار فى هذه المناقشة من آراء يدل دلالة قاطعة على إجماع اللجنة على إصدار قرار الحل، تطبيقاً للدستور القائم، واحتراماً له .

واستناداً إلى ما قاله السيد أنور السادات، نحن لا نملك أن ننتقص من قدر هذا المجلس، وإذا كانت هناك قلة قليلة لا تُذْكَرْ قد خالفت خطنا الاشتراكى، فليس معنى هذا أن يكون الحديث شاملاً للجميع فنقول : مجلس الأمة .

إن المجلس قد قام بواجبه، والدليل القاطع على قيامه بهذا الواجب ، أن السيد رئيس الجمهورية – وهو قائد هذه الثورة، ومن حقه دستورياً حل هذا المجلس –كان يتابع أعماله، وتركه خمس سنوات يعمل، وفى هذا الدليل على أن السيد الرئيس مقتنع بأن المجلس قد أدى واجبه. وإنى أذكر للسيد الرئيس عبارة قيلت فى المؤتمر القومى وهى من أهم واجباتنا فى هذه المرحلة ، فقد أشار

سيادته إلى ضرورة لم الشمل، وضرورة جمع الصف، وضرورة تقوية ووحدة الجبهة الداخلية. وأعتقد أن الكلام حول أعضاء مجلس الأمة قد يترك أثراً بينهم، مما قد يؤثر على الجبهة الداخلية .

أما من ناحية الانتخابات، فأعتقد أن القوة المضادة المعادية حينما تساءلت عن كيفية إجراء عملية الانتخابات ونحن فى حالة حرب، كانت تبغى عدم استكمال تنظيمنا الشعبى – وهو الاتحاد الاشتراكى العربى – ولكن محاولاتها جاءت بنتيجة عكسية، أكدت للعالم الخارجى أن الجبهة الداخلية فى الجمهورية العربية المتحدة مترابطة تماماً، إذ تمت الانتخابات بنجاح، واستكمل الاتحاد الاشتراكى تنظيمه .

وأود أن أشير إلى ما سبق أن ذُكِر من قبل من ضرورة استكمال وإعادة انتخابات النقابات، سواء كانت عمالية أو مهنية، فقد قيل : إن إعادة انتخاباتها ستكون فى شهر يناير، ونحن هنا نؤكد ضرورة البدء بالأهم فالمهم، وليس فى هذا انتقاصاً من ضرورة استكمال النقابات، ولكن حرصاً على الصالح العام. وبعد أن ظهر أمام سيادتكم أن أغلبية اللجنة ترى ضرورة حل المجلس . ونظراً لأن انتخابات مجلس أمة جديد ستجرى فى شهر يناير .. لذلك يجب على اللجنة السياسية أن تضع فى الاعتبار ضرورة تحديد موعد آخر لإجراء انتخابات النقابات العامة – التى سبق أن حُدِّدَ لها شهر يناير القادم – لكى نعطى القيادات النقابية فرصة أطول تَدْرِس فيها اللوائح والقوانين ، وتنظِّم دور النقابات فى ظل الظروف التى نمر بها، ولكن يجب أَلاّ تطول الفترة بين الانتهاء من انتخابات مجلس الأمة ، والبدء فى عملية انتخابات النقابات. وقد طالعنا اليوم خبر تأجيل انتخابات نقابة المحامين إلى شهر يونيو القادم .. وهو ليس بالتأجيل الطويل ، لذلك أقترح أن تتم انتخابات بقية النقابات أيضاً فى يونيو، وشكراً .

السيد / الرئيس :

هُوّ احنا بحثنا هذا الموضوع فى مجلس الوزراء من حوالى ٣ أسابيع، وقلنا بننسق العملية على أساس موضوع مجلس الأمة، وأيضاً المجالس الشعبية .

وزارة العمل كانت تقدمت أيضاً بخصوص الانتخابات بالنسبة للنقابات ، مارسيناش على أى توجيه ، والحقيقة ربطنا العملية بانتخابات مجلس الأمة ، والموضوع محال إلى لجنة فى مجلس الوزراء لتبت فيه على أساس قرار مجلس الأمة .

الدكتور / أحمد السيد درويش :

لقد كثر الكلام فى هذه الجلسة حول موضوع الحساسية ، ويخيل إلى أن هذا الموضوع من الجائز ...

السيد / الرئيس :

موش الحساسية الطبية .

الدكتور / أحمد السيد درويش :

الحساسية فى قاموس الطب عبارة عن حاجة تدخل جسم الإنسان فلا يقبلها، ولا يقتنع بها، ولا يهضمها، ويتظاهر ضدها .

فموضوع الحساسية يجب ألاّ يُثار إطلاقاً فى اللجنة المركزية إلاّ إذا كانت هناك مادة لا نقبلها، ولا نقتنع بها، ولا نهضمها .. بينما الموضوع المطروح الآن هو من سلطة السيد رئيس الجمهورية، ولكنه تنازل عنه طواعيةً واختياراً للجنة المركزية، ويطرحه عليها للتشاور فى شأنه، للوصول إلى رأى فيه . إذاً هو مادة مقبولة ممكن هضمها، ولا يمكن رفضها أساساً للتعاون بين السيد رئيس الجمهورية وبين اللجنة المركزية، وهذا أمر مستحب ومقبول إلى أقصى درجة .

بالإضافة إلى ذلك، فقد ذُكِر فى سياق الحديث عن حل مجلس الأمة ومبرراته – سواء كانت هذه المبررات سياسية أو إجرائية – ما يمكننى من القول بأن أغلبية السادة الأعضاء قد اقتنع فعلاً بمبدأ الحل ، لذلك لا يجب أن يقوم ما يسمى بالحساسية حائلاً دون البت فى هذا الموضوع فى هذه الجلسة، خاصة أن كثيراً من الأمور التى ستعرض علينا فى المستقبل يجب أن نتنزه فيها عما يسمى بالحساسية ، وتكون موضوعية النقاش والبت فى الموضوعات المختلفة هى السبيل إلى العمل الإجرائى للجنة المركزية .

إن موضوع حل مجلس الأمة – ومع ما تفضل بذكره كل من السيد رئيس مجلس الأمة، وأعضاء مجلس الأمة، وأعضاء اللجنة المركزية، مع الحفاظ على هيبة المجلس السابقة، والإشادة بما أنجزه من أعمال – موضوع قد بحث بأنانية، ويجب أن يبت فيه فى هذه الجلسة، دون النظر إطلاقاً إلى ما يسمى بالحساسية، وشكراً .

السيد / الرئيس :

نأخذ الرأى على الموضوع .. اللى موافق على الحل يرفع إيده .

(موافقة إجماعية)

السيد / الرئيس :

يبقى الاجتماع بعد أسبوعين موش بعد أسبوع .

* * *

(ثم انتقل السيد الرئيس إلى البند الرابع فى جدول الأعمال، والخاص بتنقلات أعضاء اللجان الدائمة) .

السيد / الرئيس :

تنقلات أعضاء اللجان الدائمة :

. الدكتور / شفيق على الخشن : من اللجنة السياسية إلى اللجنة الداخلية .

. المهندس الزراعى / عادل حسين عزى : من اللجنة السياسية إلى اللجنة الداخلية .

. السيد / أحمد عبد السلام حبشى : من اللجنة الداخلية إلى اللجنة الاقتصادية .

هل توافقون على هذه التنقلات؟ (موافقة)

السيد / الرئيس :

وبهذا يكون جدول الأعمال قد انتهى .. والاجتماع بعد أسبوعين إن شاء الله .

السيد / محمد حسن رشدى :

أرجو أن يثبت فى محضر الجلسة تمنيات أعضاء اللجنة المركزية بالشفاء العاجل للسيد على صبرى، وذلك تعبيراً عما نشعر به جميعاً، وشكراً .

السيد / الرئيس :

شكراً، وأنا باحب أقول : الحمد لله ان صحته تقدمت وحالته أحسن، وهو الحقيقة فى أول يوم كانت حالته خطيرة جداً، ولكن ربنا ستر .. والحمد لله .

السيد / محمد إبراهيم دكرورى :

سيادة الرئيس، لقد سبق أن وافقتم للسادة أمناء المحافظات من غير أعضاء اللجنة المركزية على حضور اجتماعات هذه اللجنة .

السيد / الرئيس :

أنا ماوافقتش ، انتم اللى وافقتم .

السيد / محمد إبراهيم دكرورى :

أطرح على الزملاء اقتراحاً بأن يحضر السادة الوزراء – من غير أعضاء اللجنة المركزية – اجتماعات هذه اللجنة .

السيد / الرئيس :

أنا ماعنديش مانع إذا كنتم انتم توافقوا، هل توافقون على هذا الاقتراح؟ (موافقة)

السيد / الرئيس :

تؤجل الجلسة إلى بعد أسبوعين . (أصوات : رمضان)

السيد / الرئيس :

طيب سيبوا لى تحديد الجلسة .. نبقى نعلنه فى الجرايد بدون حساسية .

(انتهى الاجتماع الساعة العاشرة مساءً) .